CIUDADES INTERMEDIAS Y URBANIZACIÓN MUNDIAL

INTERMEDIATE CITIES AND WORLD URBANISATION

VILLES INTERMÉDIAIRES ET URBANISATION MONDIALE

Промежуточные города и глобальная урбанизация

中等城市和全球城市化

المدن المتوسطة والتنمية الحضرية العالمية

مقدمة

تعرض هذه الوثيقة لنتائج المرحلة الأولى من برنامج "الإتحاد الدولي للمهندسين المعماريين" (UIA) حول المدن المتوسطة الحجم. ويهدف البرنامج الذي بدأ العمل فيه بعد مؤتمر الإتحاد التاسع عشر (برشلونة ، ١٩٩٦)، إلى عرض أولى النتائج التي تم التوصل إليها في إطار مؤتمر الإتحاد العشرين المزمع عقده في بيجين، الصين، في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

من أبرز أسباب إطلاق هذا البرنامج النقص في التحقيقات والأبحاث حول ظاهرة المدن المتوسطة الحجم على النطاق العالمي. فقد تغاضت إجمالاً المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية عن تلك المدن أو تجاهلتها كلياً. لكن هذا لا يتوافق مع الأهمية النسبية للمدن المتوسطة الحجم على المستويات العملية والثقافية والإجتماعية. ولعلّ أفضل طريقة لتسليط الضوء على أهميتها النسبية تكون، كما يشير إليه هذا النصّ، من خلال التشديد على أنّ معظم سكان المدن على كوكبنا يعيشون في مثل هذا النوع من المدن. وليس من السهل إعطاء تعريف لمفهوم "المدن المتوسطة الحجم" أو تحديده، رغم ارتباطه إلى حدّ بعيد باعتبارات ميدانية. إن الهدف الأساسي من هذا التحقيق لا هو أكاديمي ولا علمي، بل مهني واستكشافي. ويراد من خلاله بحث الدور الذي قد تؤديه المدن المتوسطة الحجم للتوصل إلى عملية تمدّن أكثر توازناً واستدامة، واقتراح خطوط عريضة للعمل وسياسات يمكن اتباعها في تلك المدن.

يراد من هذه الوثيقة تقديم اقتراحات لا الإقناع. وهي تعرض مجموعة من التجارب الشخصية المباشرة المتّصلة بالواقع الذي يواجه كل من المدن المشار إليها، بحيث تعكس عمل واستنتاجات من ساهموا في إعداد هذه الوثيقة. إن هدفنا الأساسي هو تخطي الوحدة والعزلة التي لطالما عانت منهما هذه المدن وتحويل ما كان في السابق مشاكل فردية إلى مسائل واهتمامات مشتركة قابلة للمشاطرة والنقاش. لربما استطعنا بهذه الطريقة، أن ننقل صوت الأغلبية التي ظلّت صامتة حتى الآن من بين سكان المدن في العالم.

تكمن أفضل طريقة لتطوير أهداف البرنامج برسم خطوط تعاون وبتبادل المعلومات على المستوى العالمي. وتحقيقاً لهذا الهدف، شهد عملنا تطوراً كبيراً بفضل التعاون بين شبكة من "الأعضاء المحليين" والمهنيين والفنيين الذين هم على علاقة بالمدن المتوسطة الحجم، و"شبكة" أخرى من "الخبراء" في هذا المجال، وهم مهنيون على علاقة بمؤسسات علمية أو مهنية قدمت معلومات واقتراحات للمشاريع والنصوص التي اقترحتها إدارة البرنامج . ونورد في آخر هذه الوثيقة فكرة أولية عن طبيعة "شبكة" التعاون والتبادل هذه، وهي تشمل أسماء وعناوين كل من شاركوا، بطريقة أو بأخرى، في هذا المشروع. في الواقع، كان تعاون هؤلاء الأعضاء ومن حضروا الندوات والمؤتمرات التي نُظّمت في إطار البرنامج، ما ساعد على صياغة النصوص بما فيها هذه الوثيقة.

لا يمكن اختتام هذه المقدمة من دون أن نذكّر أنها أتت ثمرة التعاون بين الإتحاد الدولي للمهندسين المعماريين ومنظمة اليونسكو (برنامج MOST) مع الدعم المؤسساتي من وزارة الشؤون الخارجية و

Ajuntament de Lleida (إسبانيا). و يعي المجلس المحلي في مدينة ليدا التي استضافت فريق إدارة البرنامج وأمانته العامة، الحاجة إلى تخطي الإعتبارات المحلية وأنّ مستقبل المدينة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل المدن الأخرى المماثلة.

ستُستكمل المرحلة الأولية من البرنامج رسمياً ضمن إطار المؤتمر العشرين للإتحاد في بيجين. وسيفسح ذلك المجال للمرحلة الثانية التي نأمل فيها إجراء تحليل أكثر تعمّقاً لنتائج عمليات المسح التي لا زلنا نتلقاها من مختلف المدن المتوسطة حول العالم. ونسعى في المستقبل إلى وضع خطوط عمل أكثر تحديداً وتوسيع شبكة المتعاونين وتعزيزها. لذا نطلب من القرّاء الراغبين في الحصول على معلومات إضافية الإتصال بنا ومساعدتنا على استكمال عملنا وإغناء قاعدتنا البيانية. هدفنا التالي الآن هو رفع سلسلة خلاصات ونتائج جديدة إلى المؤتمر التالي للإتحاد وربما إلى منتدى الثقافات العالمي (Forum Universal de las Culturas) المزمع عقده في برشلونة الوعام ٢٠٠٤. وإننا نرحّب بتعاونكم ومساهمتكم.

Carmen BELLET, Geographer
Technical Secretary of the
UIA-CIMES Programme
Universitat de Lleida
Departamento de Geografia
y Sociologia
Placa Victor Siurana, 1
25003-LLEIDA ESPAÑA
Tel: +34-973 702 044
Fax: +34-973 702 062
E-mail: Bellet@geosoc.udl.es

Josep Ma. LLOP, Arquitect-Urbanist
Director of the UIA-CIMES
Programme
Ajuntament de Lleida
Area de la Paeria 1
Placa de la Paeria 1
25071 LLEIDA- ESPAÑA
Tel: +34 973 700 309
Fax: +34-973 238 953
E-mail: jmllop@paeria.es

الاتحاد الدولي للمعماريين

برنامج العمل الدولي لعام :١٩٩٩

«المدن المتوسطة والتنمية الحضرية العالمية»

الوثيقة الأساسية لبرنامج العمل ت د م - سيميز (UIA-CIMES)

الفهرس:

١ المقدمة والأهداف العامة

٢ بنية المدن المتوسطة (سيميز) وتنظيمها

٣ إطار للتحليل العام:

٣.١ عملية التنمية الحضرية

٣.٢ تعريف المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم

٣.٣ العولمة والمدن المتوسطة أو متوسطة الحجم

٣.٤ التنمية المستديمة للمدن المتوسطة أو متوسطة الحجم

٤ اقتراحات أولية للنقاش والتحليل:

٤.١ ثمة حاجة أساسية الى أن تعمل السيميز معا في مواجهة التكتل الحضري عبر العالم (التنمية الحضرية).

٤.٢ ثمة حاجة الى تخطيط استراتيجي لصياغة «مشروعات أو برامج» متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لتطوير المدن (الاستراتيجية).

٤.٣ التخطيط الإنمائي، المادي أو الحضري، أكثر اتساقا على نطاق المدن المتوسطة (النطاق الحضري).

٤.٤ ينبغي لمخططي المدن أن يدرجوا مشكلات الإسكان ومشكلات البيئة الحضرية في عداد المسائل ذات الأولوية العليا (الموئل).

٤.٥ تشكل الآثار جزءا من التراث الاجتماعي كما تشكل الأبنية المجتمعية الجديدة جزءا من التراث الأثري للوقت الحاضر (الرموز).

٤.٦ ينبغي أن تكون خطط التنمية الحضرية متوافقة مع مساحة كل مدينة وبيئتها الطبيعية (التنمية الحضرية المستديمة).

٤.٧ من المهم أن يشارك سكان السيميز مشاركة فعالة في تصميمها وإدارتها (المشاركة).

٤.٨ يتمثل الهدف العام لمشروع السيميز في تحسين نوعية حياة المواطنين في المدن المتوسطة (عام).

٤.٩ ينبغي أن تقدم الاقتراحات حلولا للمشكلات الأساسية التي تواجه كل مدينة وكل جماعة سكانية (محلي).

٥ دراسة استقصائية عن المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم (السيميز).

مدير برنامج ت د م – سيميز: Josep Maria LLOP TORNÀ معماري وأخصائي تخطيط المدن.

Pla de la Paeria 1 25071 LLEIDA (Spain) Tel:+34-973.700-309 / Fax:+34-973.238.953

E-mail: jmllop@paeria.es

١ المقدمة والأهداف العامة

١.١ ساعد انعقاد المؤتمر التاسع عشر للاتحاد الدولي للمعماريين (برشلونة، يوليو/تموز ١٩٩٦) فور انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية - الموئل-٢ (اسطنبول، يونيو/حزيران ١٩٩٦) على تركيز الانتباه على ما أصبح يعرف اليوم باسم «المدن المتوسطة» (وما سيشار إليه من الآن فصاعدا بال «سيميز») وعلى دورها في عملية «التنمية الحضرية العالمية». ويشكل ذلك خلفية برنامج عمل الت د م - سيميز، الذي نورد فيما يلي تفاصيل وثيقته الأساسية.

١.٢ في نهاية القرن العشرين، ونحن بصدد التحضير لولوج حقبة ألف عام جديدة، ينبغي أن يكون للاهتمام بالمتضمنات الاجتماعية للمعمار وتخطيط المدن تأثير على الطريقة التي نحلل بها النمو السريع لتلك المدن والكيفية التي نواجه بها التحديات المهنية التي تطرحها. وللإيقاعات الملحوظة لتنمية المدن عواقبها الإيجابية والسلبية نظرا لأن عملية التنمية الحضرية العالمية لا تقترن فحسب بزيادات في حجم سكان المدن بل تقترن أيضا بانتقال واسع النطاق للنشاط الاقتصادي من الريف الى المدينة. وتتمثل التحديات الرئيسية، الاجتماعية والمهنية، في اكتشاف طرق جديدة للتصدي لمشكلات من بينها النمو الحضري والاسكان وحركة المرور والرعاية الصحية، بالصورة التي تنشأ بها في السياقات الجديدة للمدن المتوسطة.

١.٣ وقد أجريت أثناء العقد الماضي عدة دراسات حول هذه الظاهرة ركزت بصورة أساسية على تطور المدن الضخمة «megalopolis». ومن جهة أخرى، فنحن نعتقد أنه يوجد بالفعل مجال محدد للتأمل والتحليل بشأن «المدن المتوسطة» من أجل دراسة شكلها وخصائصها والدور الذي تلعبه بوصفها عوامل توازن وأدوات لإصلاح بعض مظاهر الخلل التي أحدثتها عملية التنمية الحضرية. ومن المهم في هذا السياق إبراز أهمية «حلقة التدارس الدولية حول المدن متوسطة الحجم في السياق الإقليمي لأوروبا (سابادیل، ١٩٩٤)، والإعلانات الصادرة عن الأمين العام لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS) أثناء أعمال التحضير لمؤتمر الموئل-٢: «إننا نوجد، فيما يتعلق بتخطيط المدن، على مشارف قرن جديد كل الجدة»، قرن تنشأ فيه «تكتلات ضخمة ومدن عملاقة يتركز فيها من الناس ما يفوق قدرة بناها الأساسية على إعاشتهم». وسيكون من الضروري لمواجهة هذه المشكلة «إنشاء نظام حضري يدار على وجه أفضل، يضم مدنا أصغر وأفضل توزيعا وأكثر تحررا من المركزية». وذلك هو الدور الافتراضي للمدن المتوسطة.

١.٤ وبرنامج العمل الدولي هذا الذي يرعاه الاتحاد الدولي للمعماريين «المدن المتوسطة والتنمية الحضرية العالمية» (سيميز) يعتزم، باعتبار ذلك هدفه الرئيسي، إجراء دراسة بشأن الدور الذي تؤديه المدن المتوسطة في الوقت الراهن أو يمكن أن تؤديه مستقبلا، في عملية التنمية الحضرية العالمية:

- باعتبارها مراكز تساعد أو يمكن أن تساعد في تحقيق عملية تنمية حضرية أكثر استدامة وأقرب الى التوازن الجغرافي.
- باعتبارها مراكز تقيم علاقات أشد توثقا وتوازنا مع المناطق المحيطة بها و/أو مناطق إمداداتها الاقتصادية والاجتماعية.
- باعتبارها مستقرات بشرية يمكنها، بفضل نطاقها الحضري، أن تتيح للسكان المقيمين بها نوعية حياة أفضل.
- باعتبارها مراكز تتيح لمواطنيها، أو يمكنها أن تتيح لهم، مزيدا من المشاركة في حكم تلك المدن وإدارة مواردها ووظائفها.

١.٥ ويتمثل الهدف الثاني لبرنامج العمل في إبراز الدور الذي ينبغي أن يلعبه المهنيون في بلوغ أهداف تم تحديدها. فعليهم أولا أن يحللوا الكيفية التي يمكن بها بلورة المشكلات الناجمة عن التركز التدريجي للسكان وتناولها من وجهة نظر فن المعمار وتخطيط المدن. وعليهم بعد ذلك أن يقرروا كيف يحلون المشكلات الحضرية للمدن متوسطة الحجم وتزويدها بإطار مناسب لتنمية الأنشطة البشرية، ويسهموا في تطوير نموذج جديد لتنمية حضرية أكثر استدامة وأفضل توازنا.

١.٦ ومن أجل بلوغ الهدفين الموضحين في البندين ٤.١ و٥.١ من هذه الوثيقة، يجب أن نحدد لأنفسنا هدفا ثالثا هو إنشاء شبكة من المدن وإطار للتعاون (شبكة عالمية من المعماريين العاملين في مجال المدن

المتوسطة في كافة أنحاء العالم)، وتيسير تبادل الخبرات والمنهجيات والجوانب التقنية للعمل. ومن شأن ذلك أن يسهم في إيجاد نموذج جديد أقدر على دعم التنمية الحضرية وقائم على التعاون.

٢- بنية المدن المتوسطة (سيميز) وتنظيمها

٢.١ يقع مقر فريق إدارة برنامج عمل ت د م – سيميز وأمينه التقني في مدينة لييدا (ليريدا – اسبانيا) التي يتولى مجلس بلديتها مسؤولية تمويل هذا المشروع وإدارته. (انظر الملحق ١).

٢.٢ شبكة من المتعاونين مع برنامج عمل ت د م – سيميز («خبراء» و«أعضاء محليون»)، الى جانب «أعضاء وطنيين» تعينهم الفروع الوطنية للاتحاد الدولي للمعماريين، وخبراء و«أعضاء محليين» آخرين يعينهم فريق الإدارة (بالاستناد الى اتصالات وشهادة أشخاص آخرين)، يختارون من بين المعماريين ومخططي المدن ممن لديهم خبرة في تنظيم وتصميم وتخطيط المساحات الحضرية في المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم (انظر الملحق ٢).

٢.٣ وتمثلت نقطة البدء في إعداد «تقرير موجز» قدم الى الأمين العام للاتحاد الدولي للمعماريين للموافقة عليه (باريس، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وعند إتمامه، اتخذت أولى الإجراءات (التي ترد تفاصيلها في الجدول) التي أسفرت عن الوثيقة المبدئية، في أوائل عام ١٩٩٨.

٢.٤ ثم نفذت أنشطة الاتصال والتشاور مع المراسلين (الأعضاء المحليين والوطنيين) والخبراء الاستشاريين أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٨. وأرسلت إليهم إدارة البرنامج نسخا من الوثيقة المبدئية ومن استبيان استقصائي لجمع معلومات عن مدنهم المحلية. وطُلب (ويُطلب) من الأعضاء الوطنيين إبداء آرائهم بشأن الموضوعات الواردة في «الوثيقة المبدئية»، كما طُلب من الأعضاء المحليين أن يردوا على استبيان بسيط (انظر البند ٥).

٢.٥ وجهزت نتائج جميع الآراء والتعليقات والردود على الاستبيانات واستغلت في إعداد هذه «الوثيقة الأساسية». ومن المزمع مناقشة الوثيقة الأساسية وتنقيحها في حلقة التدارس الدولية المقرر عقدها في لييدا وبرشلونة في فبراير/ شباط سنة ١٩٩٩ وكذلك التشاور بشأنها مع اليونسكو (وحدة الموئل) ومع مؤسسات أخرى يذكر منها الاتحاد العالمي للمدن المتنائمة – المدن المتحدة ومستشارين دوليين، وسيفضي ذلك الى صياغة «الوثيقة النهائية».

٢.٦ وسوف يسفر تطوير برنامج العمل ت د م – سيميز أيضا عن عدد من النواتج والنتائج الهامة:

(أ) قاعدة بيانات واسعة عن المدن المتوسطة في العالم تساعد على التوصل الى تعاريف وتحليلات أكثر دقة وقد توفر أداة للمقارنة بين السيميز.

(ب) قاعدة بيانات تضم عناوين المراسلين المحليين ويمكن أن تتخذ أساسا لشبكة دولية لتبادل الخبرات والعمل بشأن المدن المتوسطة وتفيد جميع المعنيين. كما تضم معلومات عن الأساليب والتقنيات ونتائج الإجراءات والسياسات المطوّرة في مدن بهذا الحجم، يمكن أن تعود بالفائدة على المهنيين العاملين في مجال تخطيط السيميز وإدارتها.

(ج) تحليل مختلف «النماذج الرمزية» وخصائص التطور المورفولوجي أو الحضري للمدن المتوسطة في مختلف السياقات.

(د) إنشاء قاعدة بيانات تضم هذه المعلومات عن المدن المتوسطة في مركز المعلومات والتوثيق عن التطور الحضري التابع للكلية الرسمية للمعماريين في قطالونيا، في مدينة لييدا.

٢.٧ ونحن نطلب هنا تعاونكم في إنشاء هذه الشبكة العالمية للتعاون والتبادل. وربما كان من المفيد تعميم هذه الوثيقة في أوساط أخرى من المهنيين والتقنيين العاملين في مجال المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم. كذلك، سوف نرحب كثيرا بما تستطيعون تزويدنا به من أسماء وعناوين نحيلها الى برنامج العمل ت د م – سيميز، وبالتالي نوسّع شبكة التضافر والتعاون.

٣ - إطار للتحليل العام

٣.١ عملية التنمية الحضرية

٣.١.١ وفقا لبيانات واردة من الأمم المتحدة، شهدت بضعة العقود الأخيرة تغيرات هامة في أنساق التوزيع السكاني العالمي. وقد جاءت تلك التغيرات نتيجة لتسارع التنمية الحضرية في كافة أنحاء العالم. ففي عام ١٩٥٠ لم تتجاوز نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المدن ٢٩ في المائة، أي قرابة ٧٣٤ مليون نسمة. وبحلول عام س١٩٩٤ ارتفعت تلك النسبة الى ٤٥ في المائة، أي نحو ٢ ٥٠٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن تتجاوز تلك النسبة ٦٠ في المائة أثناء العقود الأولى من القرن المقبل.

ومن جهة أخرى، قد لا يكون من الممكن التعويل على هذه الأرقام بالكامل نظرا لأنها تتوقف على نوعية وانتظام التعدادات الوطنية وتتأثر بمختلف التعاريف التي تعطى في كل بلد لتعبير «المستوطنة الحضرية» أو المدينة. ومع ذلك، وحتى مع التسليم بأوجه قصور الإحصاءات العالمية الراهنة، فمن الواضح أن نسبة كبيرة من سكان العالم، تقدر بما يتراوح بين ٤٠ في المائة و ٥٥ في المائة، يعيشون في مستوطنات حضرية.

٣.١.٢ ويتسم نطاق التغيرات الناجمة عن هذه العملية وتأثيرها المكاني بأهمية تعادل، إن لم تفق، أهمية معدل التغير والإحصاءات ذاتها. فمن المهم أولا التأكيد على أن هذه الظاهرة تحدث على نطاق عالمي، وأنه على الرغم من أنها قد تحدث بمعدلات متباينة وتتخذ أشكالا بالغة التنوع، فهي تفضي في نهاية المطاف الى واقع واحد يجمع بين التعقّد والتنوع، ألا وهو نشوء «كوكب مدن» (a city planet).

وفي الوقت الحاضر، تزيد نسبة سكان الحضر الى مجموع السكان في معظم بلدان أوروبا والشرق الأدنى واستراليا ونيوزيلندا وجزء كبير من القارة الأمريكية التي تعد أكثر القارات تحضرا – على ٧٠ في المائة. وتتعارض هذه النسب مع نظيراتها لافريقيا، أقل القارات تحضّرا، إذ تتجاوز قليلا نسبة سكان الحضر فيها ٣٣ في المائة. وبعض مناطق افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وجنوب وجنوب شرقي آسيا، وبعض مناطق أوقيانيا، تبلغ نسبة سكان الحضر فيها أقل من ٣٠ في المائة. ومن جهة أخرى، فإنه في تلك المناطق الجغرافية، وفي أقل مناطق القارة الأمريكية تحضرا (أمريكا الوسطى وشمال غربي أمريكا)، أن سُجِّلت أعلى معدلات النمو السكاني الحضري أثناء بضعة العقود الأخيرة.

٣.١.٣ ومن المهم ثانيا إبراز أن عملية التنمية الحضرية هذه ليست متوازنة ولا مطردة النسق جغرافيا بل تميل بالأحرى الى الاستقطاب. ويعد التركز التدريجي للسكان في التكتلات الحضرية الكبرى دليلا آخر على التأثيرات والاتجاهات المكانية لعملية التنمية الحضرية الراهنة. وكثيرا ما تلاحظ الكتابات العلمية أن التوازن الحضري لم يوجد مطلقا وأنه لم يوجد قط أي توزيع عادل أو متوازن للسكان. ومع ذلك فمن الحق أيضا أن نقول إنه لم يحدث أن كان هناك «خلل» خطير في هذا التوزيع.

وفي عام ١٩٥٠، لم يكن هناك سوى ٨٣ مدينة يفوق مجموع سكانها المليون نسمة، وكان معظمها في بلدان تنتمي الى العالم المتقدم. ومن جهة أخرى، فإنه في عام ١٩٩٥ كانت هناك ٣٢٥ مدينة من هذا القبيل ويوجد معظمها في العالم النامي مع وجود عدد كبير منها في الهند والصين.

وأشد من ذلك استرعاء للانتباه كان التوزيع الجغرافي لما يعرف باسم «المدن العملاقة» (megacities) التي تعرّف أساسا من حيث مجموع سكانها الذي يتراوح بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين نسمة وفقا لمعظم المصادر.

وفي عام ١٩٥٠ لم يكن هناك سوى مدينتين يتجاوز مجموع السكان في كل منهما الثمانية ملايين نسمة: نيويورك وطوكيو. وفي عام س١٩٩٦ كان يوجد بالفعل ٢١ مدينة من هذا القبيل يقع معظمها في بلدان العالم الثالث. وتذهب التكهنات الى أن هذا العدد سيبلغ الثلاثين في العقود الأولى من القرن المقبل.

ومن المفيد أيضا التنويه بالإيقاع الذي تواصل به نموها تلك المدن العملاقة في بلدان ما يعرف بـ «العالم الثالث»: فمعدلات النمو السنوي تزيد على ٥ في المائة في كل من لاغوس وداكا، وعلى ٤ في المائة في كل من بومباي وكراتشي. وإيقاعات النمو هذه التي يعوزها الضبط والتناسب تحدث في أماكن بالغة التمركز وتنشأ عنها مشكلات خطيرة، بيئية واقتصادية وثقافية واجتماعية، بالنسبة لعدد من المدن والاقتصادات، أدت بالفعل الى حياة يعوزها الكثير من الاستقرار.

وهذا الاستقطاب والتمركز في سكان الحضر يحول دون إمكانية تحقق أي توازن إقليمي أو حضري ويزعزع أشكال الاستيطان الراهنة. ووجود مدينة تتصدر ببعيد قائمة المدن الكبيرة في البلد المعني ظاهرة غير مجهولة في بلدان العالم المتقدم (لندن في انجلترا وباريس في فرنسا وفيينا في النمسا أمثلة واضحة لهذا النوع من المدن). ومع ذلك فإن مدى الاستقطاب والصدارة الذي تبلغه المدن العملاقة في بعض بلدان العالم الثالث يجمع بين الإفراط وانعدام التناسب: بانكوك في تايلاند، وطهران في إيران، والقاهرة في مصر، ومكسيكو العاصمة في المكسيك، وأمثلة أخرى في كل من اثيوبيا وشيلي وكوبا. وفي البلدان الأكثر تقدما يبدو أن نمو المدن العملاقة قد توقف أو سجل على الأقل بطئا ملحوظا. وربما يكمن سبب ذلك في ديناميتها الداخلية وبناها الديمغرافية وفي جهود التصدي للنمو الحضري أو تحقيق اللامركزية المتمثلة في توجيه السكان نحو مستوطنات أخرى أصغر حجما. ويحدث ذلك أيضا في حالة بعض المدن العملاقة في أمريكا الجنوبية مثل المكسيك وساو باولو. ومن جهة أخرى فإن المدن العملاقة والتكتلات الكبرى في قارتي افريقيا وآسيا ماضية في النمو وإن يكن بمعدلات أكثر اعتدالا مما سجل في العقود السابقة.

٣.١.٤ وقد سبق أن ذكرنا أن عملية النمو الحضري الجديدة هذه تتسم بنزعة الى الاستقطاب والى تركّز السكان في تكتلات حضرية كبرى. ومن جهة أخرى ففي الوقت الحاضر لا تؤوي هذه المدن العملاقة إلا جزءا ضئيلا من مجموع سكان الحضر في العالم: إذ أن ٧ في المائة منهم يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها على ١٠ ملايين و ١٤ في المائة في مدن يزيد عدد سكانها على ٥ ملايين. فمعظم سكان الحضر في العالم (نحو ٥٦ في المائة) يعيشون في مدن صغيرة الى متوسطة الحجم يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة. وتزود هذه المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم معظم سكان الحضر ونسبة كبيرة من سكان الريف في العالم بطائفة متنوعة من الخدمات والسلع والبنى الأساسية المتفاوتة في تخصصها. ومن الغريب أنه على الرغم من أن هذه المستوطنات التي يقل مجموع السكان في كل منها عن نصف مليون نسمة تؤوي نسبة تفوق ٥٠ في المائة من سكان المدن على هذا الكوكب (قرابة ١٣٠٠ مليون نسمة)، فإنه لم تُجر عنها سوى قلة ضئيلة من الدراسات على نطاق دولي أو إقليمي.

القائمة البيليوغرافية: البند ١.٣

- BRUNN, S.D.; WILLIAMS, J.F. (1993), Cities of the world: Regional World Urban Development, New York, Harper Collins.
- MORICONI-(BRARD, F. (1993), L'urbanisation du monde depuis 1950, Paris, Col. «Villes», Anthropos.
- CLARK, David (1996), Urban World / Global city, London, Routledge.
- UNCHS (1996), An Urbanizing world. Global report on Human Settlements, Oxford, United Nations Centre for Human Settlements (Habitat) - Oxford University Press.
- UNITED NATIONS (1998), Prospects in world urbanization: The 1996 revision.
- PAQUOT Thierry (Dir) (1997), Le monde des villes. Panorama urbain de la planète, Ed. Complexe.

٣.٢ تعريف المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم

٣.٢.١ من أسباب نقص الدراسات عن المدن المتوسطة ما يصادف من صعوبة عند محاولة تعريف مفهومها. ذلك أن أي وضع وسط إنما يحدد بالنسبة الى الطرفين الأعلى والأدنى من نظام تدرّجي معين، الأمر الذي يجب تقريره أولا. ويواجهنا ذلك بأولى مشكلات التعريف: سياق التحليل على نطاق عالمي. ما الذي ينبغي أن تكونه حدود التحليل على نطاق عالمي، إنه لا توجد مجموعة وحيدة من المؤشرات الكمية لتحديد الأوضاع الوسيطة في سياقات مختلفة: فالمدن تعرّف بطرق تختلف باختلاف السياقات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. ويحدونا الأمل في اكتشاف حجم مادي يحدد الوقت الذي يستغرق في التنقل عبر أنحاء المدينة ويقرن بدوره بالكثافة العامة (Ha/Hb) عبر منطقة واسعة مأهولة.

٣.٢.٢ وتتمثل إحدى أشيع الوسائل المستخدمة في تحديد المدن المتوسطة الحجم في الاستناد الى حجم السكان. غير أن ذلك كثيرا ما يثير مشكلات نظرا لأن مدى السكان الذي يتخذ أساسا قد يتباين كثيرا تبعا للسياق. ففي أوروبا مثلا، يتراوح المدى المقبول عموما بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة؛ وفي السياق الأمريكي؛ يتراوح عادة بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ وفي باكستان بين ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ١٠٠ في حين أنه في الأرجنتين يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ ومليون نسمة. وإزاء الحاجة الى نقطة انطلاق مرجعية، اتخذنا أساسا لوضع السيميز مدى سكانيا يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ ومليوني نسمة. وإضافة الى ذلك، يجب أن تلعب المدن التي تندرج في عداد السيميز دورا إقليميا واضحا، وأن لا تكون عاصمة وطنية تكتنفها أرباض واسعة تابعة لها.

٣.٢.٣ وليس من الممكن تعريف المدينة المتوسطة أو متوسطة الحجم بالاستناد الى تعدادها وحده. فمن العوامل التي تعادل ذلك في أهميته إن لم تفقه، الأدوار أو الوظائف التي تؤديها تلك المدن في مناطق نفوذها المباشرة أو القريبة، وطبيعة ودرجة النفوذ الذي تمارسه على تلك المناطق، والتدفقات والتفاعلات التي تبثها نحو الخارج.

وتنظم المدن المتوسطة مساحاتها وتعمل بمثابة مراكز مرجعية للمناطق المحيطة بها مباشرة أو عن كثب. وهذا الدور وتلك العلاقة ذاتهما اللذان تتعهدهما هذه المراكز مع أرباضها، هما اللذان يساعدان بوضوح على تعريف المدينة المتوسطة:

- فهي مراكز تعرض سلعا وخدمات على سكان المدينة وأرباضها (مناطق نفوذها)، سواء أكانت مستوطنات حضرية أو مستوطنات ريفية.
- وهي مراكز تفاعل اجتماعي واقتصادي وثقافي. فهي، حسبما يقول جورج هاردوا وديفيد ساترويت في دراستهما المستفيضة لتلك الظاهرة «القلب الاقتصادي لمناطق ريفية شاسعة في العالم الثالث»
- وهي مستوطنات تشكل جزءا من شبكات بنى أساسية تربط بين شبكات محلية وإقليمية بل ووطنية، بل إن بعضها ييسر الوصول الى شبكات دولية كذلك (كما هو حال المدن المتوسطة الواقعة على مقربة من حدود العاصمة). وهي عقد تربط السكان بمستويات أخرى من الشبكة ونقاط مرجعية تتيح الوصول الى تلك المستويات.
- وهي مستوطنات عادة ما تؤوي مراكز حكم وإدارة محلية وإقليمية ودون وطنية، وقنوات للتغذية الارتدادية لتلبية طلبات واحتياجات كل مجتمع بعينه. ومن شأن لامركزة الإدارة العامة والحكم الى هذه المستويات وعلى هذه النطاقات أن يؤدي الى فهم أفضل للمناطق التي تطوّر من أجلها المشروعات وتنفّذ. كما يساعد ذلك على اتخاذ تدابير أكثر توافقا مع واقع كل سياق محدد واحتياجاته.

٣.٢.٤ وتتعلق خصائص أخرى، تتسم بعمومية بالغة، بنطاق المدن المتوسطة من حيث علاقتها بالمستوطنات الحضرية الأكبر:

- فبالنظر الى نطاقها، تشكل المدن المتوسطة نظما أكثر توازنا واستدامة وتربطها بالمناطق المحيطة بها علاقات أفضل توازنا. ومن هذه المدن، وعلى الأخص في مناطق معينة من العالم الثالث، ما يستغل الموارد الطبيعية والبشرية لمساحات ريفية واسعة تقع داخل مناطق نفوذها. ومن جهة أخرى فإن هذه المراكز يمكنها «احتمالا» أن تقيم علاقات أفضل انسجاما وانفتاحا وتوازنا مع المناطق المحيطة بها.
- وهي مراكز يسهل نسبيا حكمها وإدارتها ومراقبتها، ومن شأن ذلك من حيث المبدأ أن يشجع على المزيد من مشاركة السكان في حكم هذه المدن وإدارتها. وهي تستطيع، بفضل خصائصها الاجتماعية والثقافية الذاتية، أن تفسح مجالا خصبا لتجريب مفاهيم بديلة لـ «الحياة الحضرية، و«التعايش»، و«أسلوب الحكم»، بغية تحقيق نوعية حياة أفضل.
- وهي مستوطنات ذات نطاق وحجم أكثر اتساما بالطابع الإنساني وأقرب الى الفهم، مما يجعل من الأيسر إيجاد أو تطوير هوية خاصة يسهل على مواطنيها تبنّيها. وهي تنزع الى إثارة عدد أقل من أسباب النزاع الاجتماعي والى اقتضاء تكاليف اجتماعية أقل. وبوسعنا أن نؤكد أن مواطنيها يحظون بمساندة أقوى في علاقاتهم الشخصية المتبادلة سواء على مستوى الجوار أو على مستوى المدينة بكاملها.
- وهي لا تعاني من المشكلات البيئية التي تعاني منها المدن العملاقة، الأمر الذي يتيح لها إمكانات أعظم ويشكل ميزة هامة من حيث القدرة على إحراز النجاح الاجتماعي والاقتصادي.

- ونتيجة لحجمها، يكون لديها قدر أقل من التنوع الاجتماعي والثقافي، مما ينزع الى إنتاج قدر مما يمكن تسميته «التلاحم الاجتماعي» (social endogamy). غير أنها قد تفتقر الى الموارد البشرية إذا تركزت تلك الموارد في أكبر المراكز الحضرية، مما قد يترتب عليه نقص في المعلومات والدراسات التحليلية لتلك الموارد على وجه التحديد.
- وهي أقل قدرة على المنافسة الاقتصادية من المدن العملاقة أو التكتلات الحضرية التي تنزع الى اجتذاب معظم الوظائف العليا للنظام. ولديها قدرة أقل على الوصول الى مصادر المعلومات ورؤوس الأموال. وفي أثناء الأزمات الاقتصادية الدورية، قد تكون أشد من المدن العملاقة والتكتلات الكبرى تعرضا لعواقبها نتيجة لميلها الى الاعتماد بدرجة أكبر على قطاع اقتصادي وحيد.

القائمة البيليوغرافية: البند ٣.٢

- BLITZER, Silvia (1988), Outside the large cities: Annotated bibliography and guide to the Literature on Small and Intermediate Centres in the third world, London, International Institute for Environment and Development (IIED - London)
- HARDOY, Jorge E. - SATTERHWAITE, (ed) (1986), Small and intermediate urban centers: Their role in national and regional development in the third world, London, Hodder and Stoughton.
- BOUINOT, J. (1991): «Les villes moyennes européennes et l'echéance de 1993», Annales de Géographie, n. 561-562, pp. 770-796.
- LABORIE, J.P., «Les villes moyennes face à la métropolisation», en BONNEVILLE, Marc (1991), L'avenir des villes, Lyon.
- International Seminar: «Les ciudades medias en el contexto regional Europeo» International Seminar, Sabadell (Spain), 28 and 29 of April 1994.
- «Environnement et villes intermédiaires» Actes du Colloque, Genève 1995, IUED-IUG.
- «VII Setmana d'Estudis Urbans» on «intermediate Cities and world urbanization», Lleida (Lérida - Spain) March 30th to April 3rd 1998.

٣.٣ العولمة والمدن المتوسطة أو متوسطة الحجم

٣.٣.١ تقتضي العمليات الجارية للتنمية الحضرية والعولمة الاقتصادية إدخال تغييرات على أساليب التحليل على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي. وقد تطلبت عمليات العولمة اتخاذ إجراءات هامة لإعادة تشكيل النظام التدرجي الحضري في العالم، ولتبسيط ذلك النظام.

وتتمثل العقد الرئيسية للشبكة العالمية في النظم الإقليمية الحضرية الرئيسية التي يوجد مقرها في المدن العالمية وفي العواصم الوطنية والدولية الرئيسية. وهذه العقد تسيطر على التدفقات الرئيسية للمعلومات ورؤوس الأموال: أي على الوظائف العليا للنظام وعلى إدارته.

وتنزع عملية العولمة وحركة التدفقات عبر الشبكة العالمية الى إحداث الاستقطاب مما يعمل في صالح مواقع معينة وفي غير صالح مواقع أخرى من بينها المدن المتوسطة.

٣.٣.٢ ومع ذلك، تتاح في الوقت نفسه للمراكز متوسطة الحجم فرصة لتعديل موقعها داخل الشبكة العالمية نظرا لأن حجم المدينة ونطاقها يتسمان بأهمية قليلة نسبيا في سياق العولمة. فما هي العوامل التي تقرر ديناميات هذه المستوطنات ونجاحها وانتقالها من مدن متوسطة الحجم الى مدن متوسطة داخل الشبكة العالمية، إن ذلك أمر يتوقف على ما يلي:

- مواقعها الجغرافية والإمكانيات المتاحة لها لإقامة روابط مع شبكات وتدفقات رئيسية أخرى: العواصم الصغيرة والمراكز الحضرية في المناطق الريفية، والمدن المتوسطة الحجم الواقعة على محيط العواصم، والمدينة المتوسطة الحجم كجزء من شبكة إقليمية أو من نظام دهاليز، ومجموعة من عناصر التصويب المتصلة بالسياق الاجتماعي الاقتصادي وبالسياق الإقليمي: ويختلف الوضع في حالة وقوع المدينة على محيط المركز عنه في حالة وقوعها على محيط المحيط.
- درجة التماسك الاجتماعي والتعاون وما يتوافر لدى وكلائها الاجتماعيين الرئيسيين من استعداد.

- الاهتمام الذي توليه لتعليم مواطنيها وتدريبهم.
- الطريقة التي تدير بها المؤسسات المحلية والإقليمية مواردها والوسط الذي تنشط فيه.
- قدرتها على تحسين النوعية المادية والبيئية لأهم مناطقها المشيدة وللمساحات المحيطة بها ومن ثم على ضمان حد أدنى من صلاحيتها للسكنى ومن نوعية الحياة لمواطنيها.
- استعدادها لتنفيذ «مشروع حضري» يتضمن خطة عمل لكل مدينة وأراضيها.
- استراتيجياتها فيما يتعلق بـ«التخصص التنافسي» وكيفية استكمال هذه الاستراتيجيات وتطويرها.
- قدراتها الإبداعية وقدرتها على الأخذ بالمبتكرات – على كل مدينة أن تطور استراتيجياتها الخاصة بها وأن تتصرف محليا في الوقت الذي تفكر فيه عالميا.
- قدرتها على الاستفادة من مواردها الذاتية ومن موارد مناطق النفوذ التابعة لها.
- قدرتها – محليا وفي إطارها الإقليمي الأوسع – على استحداث هوية اجتماعية اقتصادية ملائمة لبيئاتها الحضرية والإقليمية الخاصة بها.

٣.٣.٣ ومما قد يساعد على تنفيذ جميع هذه الاستراتيجيات إنشاء شبكات للمعلومات والخبرات على صعيد العقد المتوسطة داخل الشبكة. وسيتيح التعاون وتبادل المعلومات والخبرات طائفة متنوعة من الإمكانيات والفرص التي يمكن وينبغي الاستفادة منها في المدن المتوسطة الحجم والمتوسطة.

القائمة البيليوغرافية: البند ٣.٣

- DEMATTEIS, G. (1991): «Sistemi locali nucleari e sistemi a rete: un contributo geographico all'interpretazione delle dinamiche urbane», in C.S. Bertuglia-A. La Bella (Ed.): I sistemi urbani. Vol.1: Le teorie, il sistema e le reti, Milano, Franco Alngeli. pp. 417-441.

- CASTELLS, M. - BORJA, J. «Local and global. La gestión de las ciudades en la era de la información», Editorial Taurus, Madrid, 1997

الرسوم البيانية والأشكال: البند ١.٣ عن عملية التنمية الحضرية في العالم

كتاب: «Pour des villes durables. Le rôle des autorités locales dans l'environnement urbain» Richard Gilbert, Don Stevenson, Herbert Girardet and Richard Stren. FMCU, 1996 - Atlas: Microsoft ENCARTA'95.

كتاب: «Pour des villes durables. Le rôle des autorités locales dans l'environnement urbain» Richard Gilbert, Don Stevenson, Herbert Girardet and Richard Stren. FMCU, 1996 - Atlas: Microsoft ENCARTA'95.

٣.٤ التنمية المستديمة للمدن المتوسطة أو المتوسطة الحجم (السيميز)

٣.٤.١ ظهر أثناء العقود الثلاثة الأخيرة وعي إيكولوجي جاء بصفة رئيسية كردة فعل لعدد من المشكلات البيئية الخطيرة ولتدهور عام ومطرد في حالة البيئة الطبيعية. فالتنمية الإيكولوجية، وتخطيط النظم الإيكولوجية، والتخطيط الحيوي الإقليمي، والتصميم الإيكولوجي، تندرج كلها في عداد التخصصات الجديدة التي تسعى الى حل المشكلات البيئية الناجمة عن النشاط البشري. وتسعى تلك التخصصات الى استعادة التوازن المفقود وتحقيق التوافق بين عمليات التنمية وبين الحرص على البيئة الطبيعية. وبهذا المعنى، فإن مفهوم البيئة الطبيعية لا يهم قطاعا واحدا بل ولا عدد من القطاعات وإنما ينظر إليه على أنه مفهوم شامل لجوانب من بينها الثقافة والمجتمع والاقتصاد. وعندما تُرى التنمية المستديمة في المدن المتوسطة على هذا الضوء، فمن الممكن أن تعتبر مصدرا لتزويد المخططين بمجموعة من المعايير العقلانية اجتماعيا وإيكولوجيا، التي تختلف اختلافا بينا عن المعايير المتوافرة في السوق الحرة. ويترتب على ذلك أن مفهوم الاستدامة ينظر إليه على أنه حجر الزاوية في عملية تنمية المدن المتوسطة.

ويتطلب تصميم المدن المتوسطة وتخطيطها وتنميتها على أسس إيكولوجية تعريفا بالغ الاتساع للاستدامة يمكن أن يُرى على أنه فلسفة تنمية المدن المتوسطة. وتقتضي تلك الفلسفة تعريفا تقريبيا يجب أن يدخل في اعتباره عواقب تدابير وقرارات معينة، فالتنمية المستديمة تسعى الى تحقيق توازن بين الاحتياجات (وليس الرغبات) البشرية وبين طاقات موارد المدن المتوسطة.

ومن الممكن تصور فلسفة التنمية المستديمة على أنها مجموعة من المبادئ والمعايير التي يمكن طرحها على الوجه التالي:

٣.٤.١ مبادئ التنمية المستديمة للمدن المتوسطة:

- ينبغي أن يكون تصور تنمية المدن المتوسطة تصورا محليا وليس مفروضا من الخارج.
- ينبغي أن تنهض تنمية المدن المتوسطة على أساس الاستغلال المستديم لمواردها.
- ينبغي أن توفر تنمية المدن المتوسطة الضرورات الأساسية، وتكفل ظروف العيش الآمن، وتعزز الإنصاف.
- ينبغي أن تتعهد تنمية المدن المتوسطة تمكين المواطنين (empowerment)، وتشجيع مزيد من المراقبة المحلية على الموارد، وتعزيز مشاركة المهمّشين والممثّلين دون حقهم.

٣.٤.٢ ينبغي أن تكون معايير التنمية المستديمة للمدن المتوسطة كما يلي:

- شكلا من أشكال التنمية لا تترتب عليه أضرار جسيمة للنظام الطبيعي أو لنظام الكوكب، ويتجنب استخدام الموارد غير المتجددة، ولا يتسبب في إحداث تلوث، ويتوخى الكفاءة في استخدام الطاقة.
- شكلا من أشكال التنمية يراعي مصالح المجتمع عندما يقدم على اتخاذ قرارات ولا يدمر البنى الاجتماعية ولا ينطوي على مخاطر للصحة، ولا ينال من نوعية الحياة.
- شكلا من أشكال التنمية لا يترتب عليه خفض قيمة الأموال، وينوّع مصادر دخل المجتمع المحلي، ويتيح فرص العمل.
- والمبادئ والمعايير الآنفة الذكر يمكن وينبغي أن تتخذ أساسا لإقرار مجموعة من المبادئ الرائدة والأهداف التي يمكن مواءمتها استجابة للظروف الخاصة لكل زمان ومكان وثقافة تنفذ فيها أنشطة التنمية.

٣.٤.٣ دور المعماريين ومخططي المدن في تنمية المدن المتوسطة: ينبغي للمهنيين أن يتركوا مجالات نشاطهم التقليدي الضيقة من أجل المشاركة في عملية التنمية المستديمة للمدن المتوسطة. وينبغي أن تتضمن تلك العلمية الأنشطة التالية:

- تقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لمشروعاتهم.
- ترتيب الاحتياجات حسب أولوياتها وفض النزاعات عن طريق النقاش داخل المجتمع المحلي.
- ضمان الوعي الكافي من جانب المجتمع المحلي بمتضمنات التنمية.
- توفير آليات التغذية الارتدادية من أجل التقييم المستمر لنتائج عملية التنمية.

القائمة البيليوغرافية

- Kennedy, M. (1990). Proceedings of the First International Ecocity conference. Berkeley, California, USA.
- Lyle, J.T. (1985). Design for Human Ecosystems. Van Nostrand Reinhold, New York, USA.
- Mackenzie, Dorithy (1991). Green Design: Design For the Environment. Laurence King Ltd., London, UK.
- Sacks, I. (1987). Development and Planning. New York, Cambridge University Press.
- Salama, S. (1997). Proposed Action Plan for Old Quseir: A Tourism Demonstration City. Report Submitted to Wineock International as part of Environmentally Sustainable Tourism Project (USAID-funded). Cairo. Egypt.
- Salama, A. (1998). Ecolodge concept and Design Criteris (Presentation). Ecolodge Seminar, TDA. Cairo. August.
- Salama, A. (1998). Ecolodges: Meeting the Demand for Sustainable Tourism Development in Egypt. Proceedings of IAESTE 198: Manufacturing Heritage-Consuming Tradition: Development, Preservation, and Tourism in the Age of Globalization. University of California, Berkely, USA.
- Salem O. (1990). Toward Sustainable Architectura and Urban Design Unpublished Master Thesis, Rensselaer Polytechnic Institute. New York, USA.
- Salkem O. (1992). Towards the Concept of Sustainability Through Architecture. Proceeding of the UIA Conference on Tourism, Heritage and Environment. Cairo. Egypt.
- Thompson, G. & Frederick, S. (Eds.) (1997). Ecological Design and Planning. New York, John Wiley and Sons.

٤- اقتراحات أولية للنقاش والتحليل

٤.١ ثمة حاجة أساسية الى أن تعمل السيميز معا في مواجهة التكتل الحضري عبر العالم (النمو الحضري):

(أ) تستطيع المدن المتوسطة الحجم أو المتوسطة – وينبغي لها – أن تلعب دورا أكثر إيجابية في موازنة تركّز السكان واستقطابهم وفي الحد من النمو المفرط للمدن الكبيرة (المدن العملاقة والحواضر الكبرى). فبوسعها أن تتيح للدول أو الأقاليم فرصا للتنمية قد تحدّ من – أو على الأقل تخفف – نزوح سكان الريف ومن ثم تخفف التركّز المفرط للسكان في المدن الكبيرة. غير أنه لكي يكون هذا العمل مجديا، ينبغي لها أن تتعاون فيما بينها، إما مباشرة (مثلا: المدن المتحدة أو المدن المتتائمة)، أو من خلال صيغ أخرى للتعاون و/أو من خلال منظمات دولية.

(ب) وهذا الهدف العام، الذي نسميه «إعادة التوازن الإقليمي»، يجب أن يطبق في مجموعة من الأوضاع الجغرافية شديدة التباين. فهناك مثلا «الشبكات» الحضرية المتصلة، مثل «المدينة المنتشرة في شمال إيطاليا»، أو التكتلات الحضرية الأكثر «تضاما» كما يشاهَد في الصين حيث تقترن المدن المتوسطة الحجم بمؤشرات عالية على وجود السكان الريفيين. ويعتزم برنامج العمل ت د م – سيميز احترام هذا التنوع ومراعاته.

(ج) ويتمثل الهدف في استخدام هذا الاقتراح كنقطة انطلاق لتشجيع النقاش حول الدور الذي تلعبه المدن المتوسطة الحجم أو المتوسطة في سياقات إقليمية واجتماعية وثقافية مختلفة، وحول التغيرات الجارية في إطار العولمة الاقتصادية وعملية التنمية الحضرية في الوقت الحاضر. وقد يكون مفيدا من هذا المنظور التحدث عن الخبرات التي يمر بها عدد من الحكومات المختلفة في تحقيق اللامركزية الإقليمية وتشجيع قيام المدن المتوسطة. ومن النقاط الأخرى التي ينبغي إيرادها التبادل المباشر للخبرات فيما بين المهنيين وبين السلطات المدنية العاملة في مجال السيميز والتي تواجه مشكلات متماثلة.

٤.٢ ثمة حاجة الى تخطيط استراتيجي لصياغة «مشروعات أو برامج» متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لتطوير المدن (الاستراتيجية):

(أ) ربما كان التخطيط المتوسط أو الطويل الأجل مفيدا لهذا النمط من المدينة نظرا لأنه ينشئ إطارا عاما لتطوير سياسة حضرية والاتفاق على مشروع للمدينة مع أهم الوكلاء الحضريين (بالقطاعين العام والخاص).

(ب) ينبغي أن يأتي مشروع أو برنامج المدينة مكملا للتخطيط المادي (التنمية الحضرية و/أو التنمية الإقليمية) وفي وقت لاحق، للتنمية الحضرية والعمليات المعمارية، ومتناسقا معهما.

(ج) كذلك فإنه إذا طبقت المنهجية الصحيحة، فإن التصميم الأولي والإدارة اللاحقة لخطة المدينة أو مشروع المدينة، سيتيح مشاركة جميع الوكلاء الاجتماعيين المعنيين بالمدينة، ويفسح المجال لمشاركة الجمهور على نطاق أوسع بإيجاد التداوب ومثل أعلى مشترك بينهم.

٤.٣ التخطيط الإنمائي، المادي أو الحضري، أكثر اتساقا على نطاق المدن المتوسطة (النطاق الحضري):

فالسيميز مدن ذات نطاقات مكانية وبشرية يمكن فهمها وتحديدها، وبطبيعة الحال، تخطيطها ماديا. فلها مساحة وبُعد حضري يتيحان تخطيطا إنمائيا حضريا أكثر كفاءة مما يتاح في حالة المدن الأكبر. ومع ذلك ينبغي التنبيه على الفور الى أن هذا القول ينطوي على تعميم وتتعين إعادة النظر فيه في حالة كل نمط من أنماط المدن وما يناظره من خطط التنمية الحضرية التي تتحدد بناء على مضمونها البنيوي و/أو على تحديد مناطقها، وكذلك على تنظيمها و/أو إسقاطها (projection). غير أن ذلك يستند الى المعايير التالية:

(أ) أن حجم المناطق الحضرية و/أو الريفية لتلك المدن، وكذلك مساحتها المادية والمكانية الشكلية، أيسر فهما ومن ثم فإن تنظيمها بناء على خطط التنمية الحضرية يتم بقدر أكبر كثيرا من الكفاءة.

(ب) أن العلاقة بين الخطة والبرنامج، التي تعد مطلبا أساسيا لأي نوع من أنواع التخطيط، يمكن وينبغي أن تكون أوثق في المدن المتوسطة بفضل نطاقها الحضري وأبعادها الاجتماعية.

(ج) أن التخطيط الإنمائي، الاستراتيجي والحضري، لهذه السيميز قد يكمل أحدهما الآخر بل ويتوافقان معا. ويمكن أن يكون الأول بمثابة برنامج «وظيفي» بالنسبة للثاني.

٤.٤ ينبغي لمخططي المدن أن يدرجوا مشكلات الإسكان ومشكلات البيئة الحضرية في عداد المسائل ذات الأولوية العليا (الموئل):

(أ) وفقا للإعلان الصادر عن مؤتمر «الموئل-٢»، لكل شخص الحق في مسكن ملائم أو كريم وفي أن يستفيد من التنمية المستديمة التي تنطوي عليها عملية التنمية الحضرية، وينبغي لهذين المفهومين كليهما أن يدرجا في عداد المبادئ الأساسية. وهناك اهتمام اجتماعي متنام بالمعمار والتحضّر يقتضي من السلطات ومن جميع المهنيين المشاركين في مشروعات تتعلق بالمدينة، إبداء المزيد من المراعاة لهاتين المسألتين في القرن الحادي والعشرين.

(ب) ويجب أن يكون «المسكن الكريم» صحيا وآمنا وخلوا من الخطر ويكفل حدا أدنى من الحياة الخاصة، كذلك يجب أن تطور المساكن في إطار تخطيط شامل وسياسات إدارية. وذلك هو السبب في أن معايير المشروعات المعمارية ينبغي ألا تقتصر على استخدام تكنولوجيات أو أساليب عمل «دولية» بل يجب أن تتضمن مواد وأشكالا معينة من المساكن تقترن بكل مدينة بعينها. ويقتضي ذلك معرفة أوثق ودراسة أشد تأنيا للظروف «المحلية» و«الإقليمية» للإسكان والاستيطان، مما يسهم بدوره في إعداد مشروعات للموئل البشري أفضل ملاءمة وأكثر استدامة.

(ج) والسؤال الأساسي بالنسبة للموئل ينبغي أن لا يتعلق فحسب بالمشروع أو بوحدة الإسكان الفردية بل عليه أن يمتد الى البعد الحضري أو العام المتمثل في المكان. فينبغي أن ينظر الى المدينة على أنها مكان للتعايش ومن ثم مكان للعيش. فتنظيم ذلك المكان الطليق والمشترك، وهو مكان عام في الوقت نفسه، وتنظيم سائر الأمكنة غير المخصصة للبناء وللأغراض المماثلة، ينبغي أن يشكل مسألة استراتيجية في إطار التخطيط الحضري، وذلك نظرا لأن المدينة هي مسرح تعايش المواطنين ونشاطهم المدني.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن المسائل المطروحة هنا، يمكن الرجوع الى برامج الاتحاد الدولي للمعماريين التالية:

- تناقش مشكلة من لا مأوى لهم في:

- Work Programme: «Shelter for the Homeless» - Ms. Aydan Erim, Architect.
  Chamber of Architects of Turkey - Konur Sokak, 4/1 -KIZILAY, TURKEY
  Tel: + 90.312.426.09.99 / Fax: + 90.312.418.03.61 / E-mail: aerim@ada.com.tr

- وتناقش مسألة «نحو مزيد من المعمار المستديم مستقبلا» في:

- Towards more sustainable architecture in the future,
  Work Programme «Architecture & Future» - Koichi Nagashima (Architect)
  MG Takanawa BLDG. 37,3-11-25-TAKANAWA - MINATOKU TOKYO 108 (JAPAN)
  Tel: + 81-3-3447-7117 / Fax: + 81-3-3447-7337 / E-mail: aur@bekkoame.or.jp

- ويناقش موضوع «نحو موئل ومدن أكثر مؤاتاة للاعتبارات الصحية» في:

- Towards healthier cities and habitat,
  Work Programme: «Healthy Building Work Programme», Lena Hackzell, (Architect).
  Kommendörsgatan 20 B - S-114 48 Stockholm (S) -Sweden
  Tel: + 46-8-667.73.87 / Fax: + 46-8-667.20.27 / E-mail:
  lena.hackzell@sbk.stockholm.es

(د) ومن جهة أخرى فإن توفير المأوى للمشردين مشكلة جديرة باهتمام خاص . ففي عالمنا اليوم، يعيش قرابة ربع سكان الكوكب (نحو ١٦٠٠ مليون نسمة) بلا مأوى أو في مستوطنات هامشية أو مؤقتة، أو في مساكن اعتبرتها منظمة الأمم المتحدة ضارة بصحة سكانها. وينبغي لسلطات السيميز ومهنييها أن يفهموا أن بوسعهم ومن واجبهم أن يلعبوا دورا قياديا في إحداث بيئة حضرية تيسر التنمية البشرية. ففي التخطيط الحضري الحديث والمقبل، تعادل المشكلات المقترنة بتوفير الإسكان الكريم والصحي في أهميتها المشكلات المقترنة بكفالة بيئة ريفية وحضرية يمكن العيش فيها.

٤.٥ تشكل الآثار جزءا من التراث الاجتماعي، كما تشكل الأبنية المجتمعية الجديدة جزءا من التراث الأثري للوقت الحاضر (الرموز):

(أ) ليس من المهم فحسب أن نحمي العناصر الأقدم من المعمار التي تدرج عموما في عداد التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة. فالمباني الحديثة التي تؤوي المرافق العامة (كالمدارس أو المراكز الثقافية) أو التي تقدم خدمات مجتمعية (كساحات الألعاب الرياضية والمراكز التجارية)، تشكل هي الأخرى جزءا من هذا التراث و/أو تؤدي وظيفة رمزية في مُدُننا.

(ب) والأثر المعماري النموذجي، المتوافق مع خصائص محددة للمكان (خصائص جغرافية و/أو تاريخية أو ما الى ذلك)سينبغي أن يكون مصدر وحي لمعمار السيميز وتحضّرها. وينبغي أن يكون الأمر كذلك لا على مستوى المشروعات الفردية أو المعزولة فحسب، بل أيضا في مجال التخطيط الإنمائي الحضري الذي يرسم الصورة العامة لتلك المدن ومناظرها ومشاهدها.

ولنبحث الآن ذلك الأمر بالنظر في مثل من أمثلة فرضية العمل هذه كما تتبين في «تسعة اعتبارات بشأن الآثار» التي نشرها في عام ١٩٤٣ المعماري جوزيف لويس سيرت، والفنان فرناندو ليجير، والناقد سيغفريد غيديون:

١ – الآثار معالم أبدعها الإنسان كرموز لمثله العليا وأهدافه وأفعاله.
٢ – ينبغي أن تلبي الآثار حاجة البشر الأبدية الى رموز قادرة على ترجمة مفهوم «القوة الجماعية» أو التعبير عنه.
٣ – لا تشيّد الآثار إلا في الفترات التي يوجد فيها ضمير وحيد موحد وثقافة وحيدة موحدة.
٤ – الأبنية التي أقيمت منذ عهد قريب وسميت «آثارا» تقصر كلها دون التعبير عن روح العصر الحديث أو مشاعره الجماعية.
٥ – ليست هناك حدود تفصل بين المعمار والتحضر، وعلى نفس المنوال ليست هناك حدود تفصل بين المدينة والمنطقة.
٦ – التغيرات التي تركت أثرا في البنى الاقتصادية الوطنية أثناء فترة ما بعد الحرب يمكن أيضا أن تؤثر في تنظيم الحياة الجماعية في المدينة.
٧ – تتضافر على إنشاء الآثار جهود مخططي المدن والمعماريين والرسامين والنحاتين ومهندسي المناظر الطبيعية.
٨ – تدعو الحاجة الى عملية إعادة تخطيط على نطاق كلي من أجل إنشاء مساحات مفتوحة واسعة في الأجزاء الأشد تدهورا لمدننا.
٩ – سيصبح المعمار الأثري أكثر من مجرد عمل وظيفي وسيعيد الى المعمار طابعه الشاعري.

(ج) غير أنه ينبغي في الوقت الحاضر إيلاء مزيد من الاهتمام للعلاقة بين المعمار وأولئك الذين يستخدمونه من أجل ضمان أن لا تصبح الأعمال الفنية المشيدة مجرد عناصر رمزية شكلية. ويجدر التنبيه الى أن السيميز لها بعدان أحدهما رمزي والآخر تراثي وأنه ينبغي إيلاء الاهتمام لكليهما. وهذان هما:

– البعد التراثي للمدينة الذي ينبغي ألا يقتصر على آثارها بل يشمل أيضا أعمالا «ثانوية» و«مساحات» متاحة للجمهور. وبهذا المعنى، فإن المساحات الطليقة، العامة والمجتمعية، تشكل كلها عناصر رئيسية في تحديد قيمة كل «مكان» بعينه. ويشير ذلك الى المساحة الجغرافية والطوبوغرافية التي تصبح «إقليما» على أثر عملية امتلاك رمزية وتعديل للعلاقة بين المساحة والهوية، وتتحول الى «منظر طبيعي» على أثر التدخل البشري. والقيمة التراثية لهذين العنصرين هي قيمة سمات التصميم التي تضفي على المدن ذات الآثار مكانة ووظيفة جماعية.

وبوجه عام، تشكل الأحياء القديمة نقطة انطلاق المدن المعاصرة ويستحيل الفصل بين تاريخ المدن المعاصرة وتماثيلها وهويتها وبين مراكزها التاريخية. وفي الحالة المحددة للمدن المتوسطة، يرجع التأثير المادي للأحياء القديمة الى الأهمية النسبية التي يضفيها عليها موقعها المركزي. ومن جهة أخرى فإن القيمة الثقافية والتراثية لمدنية ما لا يمكن قصرها على حيها القديم وحده نظرا لأن من الممكن أن تكون الآثار موجودة في عدد من المواقع المختلفة والمنتشرة في كافة أنحاء المدينة.

وتضم الأحياء القديمة عددا كبيرا من المباني (المنازل والمرافق الحضرية) والأماكن العامة غير الأثرية التي تكتسب يوما بعد يوم قيمة

تراثية في مجموعها ويمكن بذلك إدراجها في عداد عناصر التراث. ومصير هذه المناطق لا يتوقف على النخبة الثقافية من « محبي الأحجار القديمة » وحدها. وواقع الأمر أن كل هذه المجموعة من المباني والأماكن العامة تجتذب كثيرا من أرباب الحرف والأعمال الذين يمكنهم أن يجدوا أماكن لهم في أجزاء أخرى من المدينة تبعا لمستويات دخولهم وقربهم من الوحدات الإنتاجية التابعة لهم أو أماكن تركز زبائنهم. ويترتب على ذلك ارتفاع في القيمة السياحية والترفيهية لتلك المباني والأماكن العامة. ويمكن القول في الختام أن توافر اهتمام صادق والتزام واضح بالتنمية المستديمة عادة ما يولد اهتماما بتنشيط الأحياء القديمة بالمدن. (انظر وثيقة مؤتمر اسطنبول عام ١٩٩٦ بشأن المستوطنات البشرية – الموئل–٢). ومن الممكن بناء على ذلك صوغ المبادئ التالية:

١ – ينبغي أن يتمتع سكان الأحياء القديمة هم أيضا بمزايا ظروف بيئية ملائمة، وأن تتوافر لهم البنى الأساسية والمرافق والبيئة التي تكفل لهم حياة مريحة.
٢ – يجب صيانة التوازن السكني للأحياء القديمة وللمدن التي تضمها مع مراعاة تنوع سكانها.
٣ – ينبغي أن تحافظ الأحياء القديمة على التوازن بين وظيفتها السكنية المحلية وبين الأنشطة التي تمارسها على نطاق المدينة.
٤ – يعد التكامل الاجتماعي والوظيفي للأحياء القديمة أحد الشروط المسبقة لتحقيق توازن داخلي متسق في المدن التي تضمها.
٥ – حماية وإعادة استخدام التراث اليومي هما السبيل الى تحقيق استمرارية مادية وثقافية بين مدن الأمس ومدن اليوم والغد.

وتمثل أشكال ووظائف المرافق العامة و/أو المباني المجتمعية أحدث أنواع التعبير الأثري والعناصر الرئيسية للرموز المرجعية للمواطنين. وينبغي أن يتجلى هذا الوعي في الأشغال العامة.

٤.٦ ينبغي أن تكون خطط التنمية الحضرية متوافقة مع مساحة كل مدينة وبيئتها الطبيعية (التنمية الحضرية المستديمة):

سيكون من المستحيل في القرن الحادي والعشرين تقبّل نوع التحضّر الذي لا يضع في الاعتبار معايير الاستدامة أو لا يراعي البيئة الطبيعية.

فمدننا يمكن أن ينظر إليها على أنها آلات تنتج وتوزع وتستهلك الطاقة والمواد الخام الطبيعية (الماء والهواء والأرض..الخ). وليس من الممكن التفكير في أي شكل من أشكال تخطيط التنمية الحضرية التي تقصر دون وضع هذه العناصر في الاعتبار. ولهذا السبب، ستنزع خطط التنمية المادية أو الحضرية الى محاولة بلوغ مجموعة من الأهداف الشاملة التي يمكن في الوقت الحاضر صوغها بالاستناد الى فرضيات العمل التالية:

(أ) ينبغي لخطط التنمية الحضرية أن تشجع وتستغل المزايا الإيكولوجية للمدن:

انظر النص المرفق المقتبس من كتاب أصدره الاتحاد العالمي للمدن المتتائمة – المدن المتحدة إحياء لذكرى انعقاد قمة الموئل–٢

GILBERT, R.; STEVENSON, D. and GIRARDET, H. (1996), «Pour les villes durables» Le rôle des autorités locales dans l'environnement urbain, FMCU, Paris.

الشكل ٨.١ – المزايا الإيكولوجية للمدينة

١ – تكاليف الوصول الى شبكة للإمداد بمياه الشرب وأخرى للصرف الصحي ونظام لجمع النفايات، واتصالات سلكية ولاسلكية متقدمة وسائر الخدمات الأساسية والطارئة، بما في ذلك التعليم – أوفر كثيرا عند حسابها على أساس الفرد أو الأسرة.
٢ – إمكانيات تقييم الموارد واستصلاحها وإعادة استخدامها أكبر بكثير، وكذلك عدد الشركات القادرة على تقديم تلك الخدمات مشفوعة بضمانات أمن كافية.
٣ – كثافة السكان أعلى بكثير، ومن ثم الحاجة الى فراغ أقل لكل ساكن.
٤ – توافر إمكانيات أكبر لخفض استهلاك الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري في المدن أو البيوت أو أماكن العمل التي تحتاج الى تدفئة. فالطاقة الحرارية يمكن استردادها مثلا من الدخان المنبعث من العمليات الصناعية أو من محطات توليد القدرة الحرارية.
٥ – توافر فرص أكثر لخفض حركة مرور السيارات: الانتقال على الأقدام، ركوب الدراجات، استخدام وسائل الانتقال العامة أو المجتمعية.
٦ – كثيرا ما يؤدي النقاش المنصبّ على مشكلات البيئة الحضرية الى مزيد من الاقتراحات و/أو الحلول المبتكرة.

المصدر: " PNUD, (1996) Sustainable Cities and Foods Jobs, Urban Agriculture: York New".

(ب) في إطار خطط التنمية الحضرية، ينبغي للتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية أن يضعا في الاعتبار الخصائص المميزة للمناظر الطبيعية المحلية وللبيئة المحلية. ومن الضروري لهذه الغاية مقاومة الضغوط التي يمارسها من جهة، أصحاب المصالح من الشركات التجارية، ومن جهة أخرى، مصادر نفوذ ذات طابع عام وذات صلة بتطبيق نماذج طورت أصلا لمواقع جغرافية أخرى. وتشكل طبيعة مساحات المدينة وتنوع مواقع المدن والبيئة المحيطة بها عناصر أساسية في تخطيط التنمية الحضرية.

وفيما يتعلق بالتحليل، تحتاج نماذج التخطيط الحضري «التكنوقراطية» الى تحسين نظرا لأنها تنزع الى أن تكون مبنية على تحليلات «كمية» للسكان والأنشطة فحسب. و«قياس المسطحات» ينبغي أن يستكمل بنهوج أخرى نوعية من بينها إجراء دراسات لتنوع المناظر الطبيعية والماء والأرض والمناخ والتنوع الجغرافي. ومؤدى ذلك الذهاب في التحليل الى أبعد من النطاق المحلي من أجل الأخذ بمنظور أوسع للأرض. فدراسات المياه والأراضي تعطي رؤية أكمل وأشد تفصيلا للشكل المادي للأرض وتوفر وصفا أفضل مما يوفره مجرد رسم خريطة الموقع، كما توفر معلومات عن ظهير المدينة.

(ج) وينبغي لخطط التنمية الحضرية أن تضع في الاعتبار الظروف المادية لكل موقع: ويمكن تحقيق ذلك بالجمع بين التقسيم الى مناطق (العناصر الكمية المتعلقة باستخدام الأراضي وشروط البناء) وبين البنية الحضرية (الخدمات العامة والبنى الأساسية). غير أنه ينبغي التنبه الى أن النموذج العام يتوقف على الخصائص المحددة لكل موقع وعلى طوبولوجيته الحضرية. وينبغي أن تركز الخريطة المادية على العلاقة بين المساحة الكلية للسطح وبين عدد من العوامل المحلية المحددة: كثافة المنطقة، والمسافات القصوى، والشكل الحضري العام، وتقسيم الأرض الى مناطق تبعا لأوجه استخدامها، ووسائل الانتقال وهلم جرا. وقد يساعد ذلك على خفض تكاليف الانتقال وعدد التنقلات الفردية التي لا مناص منها للسكان بين أماكن إقامتهم وأماكن عملهم. وقد يتمثل الحل في اعتماد نماذج «أشد كثافة» في حالة المدن الأفقية (المدن الأمريكية والأنجلو سكسونية والأوروبية الشمالية على سبيل المثال)، مع ضبط الكثافات في تلك المناطق الجغرافية التي تكون الكثافة فيها مرتفعة بالفعل (المدن المتوسطية والآسيوية) وحيث يكون من المهم مراعاة نسبة معينة بين المساحة الطليقة (العامة أو المجتمعية) والمساحة المخصصة للبناء. وتشكل هذه إحدى الموضوعات التي سيدرسها برنامج العمل: كيف ينبغي تعريف وإقرار هذا الحد أو النسبة.

(د) وينبغي أيضا أن تضع خطط التنمية الحضرية في الاعتبار معايير الاستدامة بالنسبة للطاقة: وقد صيغت تلك المعايير كفرضية لبرنامج العمل «المعمار والطاقة»:

Work Programme: Architecture & Energy Working Group
Mr. Tony Rigg & Mrs. Ruth Lavav, Architects, Secretariat UIA Working Group
P.O.B 8543 - JERUSALEM 91083 - ISRAEL
Tel: + 972-25.61.00.66 / Fax: + 972-25.63.83.24
E-mail: arch@netmedia.net.il

وتتمثل بنود برنامج العمل هذا، بعد إعادة صياغتها لأغراض هذه الوثيقة، فيما يلي:

- يراعى التكامل بين تخطيط التنمية الحضرية ووسائل الانتقال.
- يُصمم حجم المدينة بحيث تخفض مسافات السير التي يتعين على المشاة قطعها.
- تُشجع الأساليب المستديمة لتخطيط التنمية الحضرية وإدارتها.
- يُتوخى مزيد من التكامل بين الاقتصاد غير الرسمي (الأسر) والاقتصاد الرسمي (الأعمال التجارية).
- تُشجع مشروعات التنمية الحضرية والبناء التي تسعى الى الاقتصاد في استهلاك الطاقة.
- يُخفض الاستهلاك غير الضروري للطاقة ومن ثم الحد من ظاهرة الدفيئة.
- تُشجع دورات الإنتاج المستديمة وإعادة تدوير النفايات.
- يُروج لاستخدام المواد المحلية غير الملوِّثة والقابلة لإعادة التدوير.
- تُشجع مشاركة المواطنين في تصميم مدنهم ومبانيها.
- يُحد من الاستهلاك المفرط ويخطط لإعادة تدوير المياه لأوجه الاستخدام الحضرية.

- يُستخدم التخطيط كوسيلة لصون الموارد الطبيعية (المياه والأراضي).

(هـ) تقضي الحاجة بتضمين خطط التنمية الحضرية مفهوما أكثر تكاملا للوظائف والأنشطة. ويسمح ذلك باعتماد نهج للتخطيط الحضري والتنمية الحضرية لا ينطوي على فصل بين الوظائف والأنشطة. ولن يتعين فحسب صياغة خيار المزج بين الوظائف والأنشطة بهدف التغلب على التبسيطات الناجمة عن تفسير معين لـ «الحركة الحديثة» (Modem Movement) والمستوحاة من المبادئ التي تضمنتها «رسالة أثينا» (Le Corbusier)، بل ينبغي أيضا أن تستجيب لمبدأ التنوع الحضري.

وتتميز المدينة الأفضل تكاملا والأقل فصلا بين وظائفها وأنشطتها بأنها أكثر استدامة وأشد مساواة. وترعى تلك المدن تنمية أفضل وأيسر وأكثر إراحة للوظائف والأنشطة البشرية داخل مساحة معينة. وتربط مسألة التكامل الحضري صلة مباشرة بمشكلات وأزمة النموذج التقليدي، الأمر الذي ينبغي مناقشته وتحليله.

وترى اليونسكو أن الأزمة التي يمر بها النموذج الحضري التقليدي يمكن بحثها على ثلاثة مستويات مختلفة: باعتبارها أزمة تجزؤ اجتماعي نتيجة لحالات انعدام المساواة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، وباعتبارها أزمة هوية حضرية أو أزمة علاقات اجتماعية تقليدية داخل المدن والأحياء وفي وحدات سكنية معينة، وأخيرا باعتبارها أزمة قابلية للحكم (governability) ناجمة عن اغتراب متزايد بين وكلاء الاتصال الاجتماعي وأشكال التمثيل السياسي.

٤.٧ من المهم أن يشارك سكان السيميز مشاركة فعالة في تصميمها وإدارتها (المشاركة):

(أ) سبق أن أدرج هذا البند في التعليقات والاستنتاجات العامة لمؤتمر الموئل-٢ المنعقد في اسطنبول. فالسكان المقيمون في المدن وغيرها من أشكال المستوطنات البشرية، ينبغي لهم أن يشاركوا مشاركة نشطة في تخطيط أماكن إقامتهم وإدراتها. ذلك أن المدن لا يمكن أن تصبح أماكن للحرية الفردية والتماسك الاجتماعي والتقدم الاجتماعي الاقتصادي ما لم توفر حدا أدنى من الضمانات للمشاركة المدنية. «فالمدينة» كما قال أرسطو «منشأة سياسية».

(ب) وليس صوغ الاقتراحات بشأن المدن مهمة يمكن القيام بها بطريقة موضوعية وبالاستناد الى بيانات «تجريبية» و/أو «مادية» فحسب. ويجب أن يكون مفهوما أن نشوء الهوية الحضرية والفكرة - بل والأفكار - حول ما تشكله المدينة، إنما هو نتاج عملية تاريخية. فكل مدينة تأتي نتاجا - معقدا في أحيان كثيرة - لتفاعلات بين مجموعة من العوامل المختلفة (ثقافية واقتصادية واجتماعية)، الأمر الذي يسهم في تفسير تنوع المنظر الطبيعي الحضري وفرادته. «المدينة هي التاريخ ومسرح التاريخ في آن معا» (آلدو روسّي، معماري حضري).

وإنه لفي هذه التأثيرات الغريبة (التاريخ والثقافة والمجتمع والاقتصاد) بالذات، إضافة الى عوامل طوبوغرافية وجغرافية، أننا نعثر على العوامل الرئيسية المسؤولة عن عملية التنمية التي تنفرد بها كل مدينة بعينها.

٤.٨ يتمثل الهدف العام لمشروع السيميز في تحسين نوعية حياة المواطنين في المدن المتوسطة (عام):

تتوقف كيفية تعريف هذا الهدف على نوع الحالة وتتقرر على أساس كل سياق وكل موقف. ويعني هدف «نوعية الحياة» توفير الحاجات الأساسية لكل مستوطنة بشرية. ومن الاحتياجات ما يبلغ من الأهمية ما يحول دون اعتبارها مجرد «نوعية»، وهي تشمل: المسكن الكريم والمياه الجارية ونظم الإصحاح وما الى ذلك. ومن الممكن أن تضاف الى قائمة الحاجات الأساسية هذه خدمات أخرى من بينها التعليم والعناية الطبية والحياة الصحية. ولا ينبغي المضي في الحديث عن مفاهيم أكثر اتساما بطابع النوعية إلا بعد أن تكفل هذه الحاجات والخدمات الأساسية

٤.٩ ينبغي أن تقدم الاقتراحات حلولا للمشكلات الأساسية التي تواجه كل مدينة وكل جماعة سكانية (محلي) معنى ذلك أن الأمر يقتضي إيجاد حلول مناسبة لكل مكان ولكل مجتمع بعينه. وهدف ذلك هو موازنة الآثار السلبية لما سبقت الإشارة إليه بتعبير «عولمة اقتصاد السوق»، ولكنه

يسهم أيضا في تأييد الاقتراحات ذات الطابع المحلي بشأن التنمية الحضرية والمعمار الحضري.

القائمة الببليوغرافية – البند ٤

١ – عالمي

BRUN, S.D. and WILIAMS, J.F. - «Cities of the World: Regional Urban Development» Harper & Row, New York, 1982.

٢ – عالمي

Saskia SASSEN. - «The Global City - New York, London, Tokyo». Princeton University, Press, London, 1991.

٣ – عالمي

Marcel RONCAYOLO-Thierry PAQUOT «Villes et civilisation urbaine XVIII^{e}-XX^{e} siècles» Colection Textes Essentielles. Larouse, 1992

٤ – عالمي

François MORICONI-ÉBRARD - «GÉOPOLIS. Pour comparer les Villes de Monde» Anthropos, Collection «Villes», 1994

٥ – عالمي

Thierry PAQUOT et alter. - «Le Monde des Villes. Panorama Urbanin de la Planète» Editions Complexe, 1996.

٦ – عالمي

J. BORJA-M. CASTELLS «Local y Global. La gestión de las ciudades en la era de la información» - Ed. Taurus, Madrid, 1997.

٧ –

RECLUS/DATAR - «Les Villes Européennes». La documentation Française, Paris, 1989.

٨ –

R.J.R. KIRKBY «Urbanization in China: town and country in a developing economy 1949-2000» - London, Croom Helm, 1985 (Págs. 107-114, i 121).

٩ – الصين

CLAUDE AUBERT - «Villes et campagnes en Chine» Cahiers d'économie et sociologie rurales. INRA, Vol. 6, 1988.

٥ – دراسة استقصائية عن المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم (سيميز)

كما سبق شرحه بصدد البند ٣،٢ يشكل تعريف ما تعنيه «مدينة متوسطة الحجم» أو «مدينة متوسطة مهمة على درجة غير قليلة من التعقد. وفي محاولة لتحليل هذه الظاهرة على نطاق عالمي، تقرر إقرار مدى كمي واسع (يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ نسمة ومليوني نسمة) إضافة الى مجموعة من الخصائص النوعية. من ذلك أن المدن المتوسطة ينبغي أن تلعب دورا إقليميا واضحا، وأن يكون لها وظيفة إدارية إقليمية من نوع ما، سواء على الصعيد الاتحادي أو الوطني أو الإقليمي أو المحلي، غير أنه لا ينبغي أن تكون إحدى العواصم. ولئن كانت الدراسة الاستقصائية تتصف بقدر من العمومية، فذلك لأنه ارتئي أن الصيغ الأكثر دقة وتحديدا سوف تقتضي من المعاونين المحليين إنفاق وقت أطول بكثير لتوفيرها.

وسوف يستقبل ببالغ التقدير ما يزودنا به «المعاونون المحليون» وغيرهم من المعماريين ومخططي المدن والمهنيين ذوي الصلة بالتخطيط الحضري / الإقليمي من إجابات عن البنود التالية. ويرجى إرسال الردود الى مدير برنامج ت د م – سيميز (UIA CIMES).

(أ) حجم المدينة وشكلها:

- رسم نصف قطر دائرة (R) مقاس بالكيلومترات (Km) تضم داخل محيطها قرابة ٧٠ في المائة من سكان المدينة (أو البلدية)، من أجل تحديد نطاق المدينة والمسافة الفاصلة بين حدودها ووسطها على خريطة للمدينة.
- رسم خط مستقيم (L) مقاس بالكيلومترات (Km) يصل بين الأطراف القصوى للنواة الحضرية لكل مدينة (حيث لا تتجاوز المسافة الفاصلة بين المباني مائتي متر)، من أجل تحديد خط الطول المادي لتلك المدينة مرسوما على نفس الخريطة المذكورة فيما تقدم.
- وضع علامات (benchmarks) طوبوغرافية أو لقياس الارتفاع على مسافات طول كل منها كيلومتر واحد، على الخط (L) آنف الذكر، من أجل الحصول على «صورة جانبية» (profile) تشكل المدينة، مرسومة على نفس الخريطة المذكورة فيما تقدم.

(ب) حجم المدينة وكثافتها:

- تقدير لمساحة الأجزاء الحضرية والأجزاء الريفية من المدينة (Ru وSu) مقاسة بالهكتار (Ha).
- تقدير لعدد السكان (Ha/Hb) الحضريين والريفيين (Pr وPu).
- الكثافة الإجمالية معبرا عنها بعدد السكان الحضريين والريفيين لكل هكتار (Dr وDu).

(ج) المدينة و«ظهيرها» الحضري:

- نصف قطر دائرة نفوذها بالكيلومترات (H)
- البلديات الداخلة في منطقة نفوذها ومجموع سكان تلك المنطقة (P).
- المسافة بينها وبين أقرب مدينتين كبيرتين – عدد سكان المدن الكبيرة المجاورة.

(د) شبكة الخدمات والبنى الأساسية:

- تقدير للنسبة المئوية للمساحة الحضرية المشمولة بشبكات مياه الشرب ونظم الإصحاح والصرف الصحي، والإضاءة العامة، وشبكات توزيع القدرة الكهربائية، قياسا الى مجموع مساحة المنطقة الحضرية. ويمكن أن تكون هذه البيانات بيانات تقريبية.
- تواتر تنظيف الشوارع: يومي أو أسبوعي.
- جمع القمامة: يومي أو أسبوعي أو شهري.
- الجمع الانتقائي للقمامة.
- معالجة النفايات وإعادة تدويرها.

(هـ) البنى الأساسية الإقليمية:

- أقرب ميناء جوي.
- وجود محطة (محطات) السكك الحديدية.

(و) شبكة المساحات الطليقة والمناطق الخضراء:

- تقدير النسبة المئوية للمساحة غير المخصصة للبناء، إما لأنها تشكل جزءا من منطقة خضراء أو تؤدي وظائف أخرى للمساحات الطليقة (طرق برية، مجارٍ مائية &#٩٦٣٢؛... الخ)، بالقياس الى مجموع مساحة المنطقة الحضرية. ويمكن أن تكون هذه البيانات بيانات تقريبية.

(ز) مستويات المرافق الحضرية:

- الاجتماعية الثقافية: الجامعات (مع ذكر عدد الطلبة إن أمكن)، عدد المكتبات العامة، عدد مراكز التعليم الثانوي، عدد المباني العامة المخصصة للألعاب الرياضية الداخلية.
- العناية الصحية: المستشفيات العامة (عدد الأسرّة)، عيادات الرعاية الصحية الأولية أو مراكز الإسعاف.
- مرافق وخدمات عامة أخرى: الأسواق العامة للمؤن الأساسية، مع بيان ما إذا كانت بالجملة أو بالتجزئة.

(ح) الحكومة:

- أنواع الهيئات الإدارية الإقليمية بالمدينة (محلية، إقليمية-اتحادية، وطنية).
- عدد أعضاء المجلس البلدي.

(ط) الميزانية السنوية للبلدية.

(ي) نوع المدينة المتوسطة الحجم أو المتوسطة:
في أي من الفئات التالية تصنفون مدينتكم؟

- مدن متوسطة الحجم على حدود عواصم كبرى.
- مدن معزولة، مراكز حضرية صغيرة، أو أقطاب حضرية في وسط مناطق ريفية (مراكز إقليمية).
- مدن مترابطة داخل شبكات للتبادل الاقتصادي النشط سواء لأنها تقع على نقاط عقدية (nodal) على شبكات نقل بالغ السرعة أو لأنها تشكل جزءا من شبكة حضرية إقليمية.
- فئات أخرى يتعين تحديدها.

(ك) النشاط الاقتصادي:

- النشاط الاقتصادي الرئيسي.
- بنية العمالة معبرا عنها بنسبة مئوية: تقسيم تقريبي بين القطاعات الأول والثاني والثالث.
- معدل البطالة (تقريبي).

(ل) الإسكان:

- مجموع الوحدات السكنية (تقريبي).
- الخصائص العامة (النسب المئوية التقريبية للمساكن دون المستوى المطلوب، الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح).
- العدد التقريبي لمن لا مأوى لهم (أشخاص أو أسر).
- النسبة المئوية التقريبية للمساكن المزودة و/أو غير المزودة بالكهرباء.

(م) الآثار أو المباني التي تمثل المدينة أو ترمز لها بوضوح:

- الاسم، الوصف، الوظائف التي تؤديها، تاريخ إنشائها (تقريبي).

(ن) أهم المشروعات الحضرية التي نفذت أثناء السنوات العشر الأخيرة.

(س) أهم المشروعات التي يجري تنفيذها أو التخطيط لتنفيذها في المستقبل القريب.

(ع) ما هو سبب أهمية السيميز في رأيكم؟

ليبيدا، يناير/كانون الثاني ١٩٩٩

المسح حول المدن المتوسطة

يرمي المسح الذي أُدرج في الوثيقة الأساسية (النقطة ٥) إلى:

- إقامة اتصال مباشر مع المتعاونين المحليين المهتمين وتشجيع انضمامهم إلى شبكة مساعدة متبادلة.
- جمع معلومات عامة وبيانات خاصة وتحليلها، بهدف تحديد المشاكل والخصائص وأهمّ المشاريع في المدن المتوسطة، كلٌ حسب محيطها.
- صياغة توجيهات عمل أدقّ لتطوير البرنامج في المستقبل ولشبكة التعاون.

لم يكن الهدف من إعداد قاعدة البيانات المرتكزة على تحليل أولى الإجابات على استمارة الأسئلة، إحصائياً فحسب. ويسمح تحليلها بإجراء معالجة نوعية أغنى للمعلومات. رغم توقع ورود عدد أكبر من الإجابات، أمكن من خلال تحليل أول ٤٧ تحليلاً بتحديد، ولو بطريقة عامة، بعض النقاط النوعية، كالآتي:

أ)تنوع المدن المتوسطة.

تبيّن البيانات المتوفرة تفاوتاً كبيراً في الأشكال والبنى والخصائص. وهذا التنوع هو نتيجة اختلاف الحالات باختلاف محيط كل مدينة. ويتراوح التنوع بين مدن أميركا اللاتينية الموسّعة ذات الكثافة السكانية القليلة، والمدن المتوسطية المتراصّة ذات الكثافة السكانية العالية، والمدن المغربية المتراصّة ذات الكثافة السكانية العالية جداً.

ب)المدن المتوسطة ونطاق نفوذها.

يشمل نطاق نفوذ المدن المتوسطة، على اختلاف امتدادها، مساحات من الأراضي وأعداداً من السكان أكبر بكثير ممن هم موجودون ضمن حدودها البلدية الدقيقة. إن دور الوسيط الذي تتميز به تلك المدن، يحتّم عليها، نوعاً ما، أخذ نطاق نفوذها بعين الإعتبار عند تصميم سياساتها المدنية والميدانية وتطويرها.

ج)دور المواصلات والإتصالات.

يفترض لعب دور الوسيط وجود طرقات وسكك حديدية وشبكة مياه جيدة وإمكانية اتصال سهل بالنظم الداخلية الأخرى. لذا يلاحظ أن المدن المتوسطة تكون عادة عند مفترق اتصالات مهم ميدانياً.

د)المنشآت والخدمات المدنية.

يجب ألاّ تقتصر تغطية المنشآت والخدمات في المدن المتوسطة على المنطقة الواقعة ضمن حدودها البلدية، بل ينبغي أن تتعداها إلى منطقة نفوذها أيضاً. ويبدو أن أبرز المشاكل الخدماتية في المدن هي نظم الصرف الصحي. علماً أن قسماً كبيراً من المشاريع المذكورة، يشدد على تحسين شبكات الصرف الصحي أو بناء شبكات جديدة للتعويض عن النقص. وتشكّل مستويات المنشآت والخدمات المدنية عناصر مهمة في المدن المتوسطة الحجم، كونها تساعدها على تأمين نوعية حياة أفضل لمواطنيها.

ه)المنزل.

مع أنّ هذا النوع من مشاكل السكن في المدن لا تبدو معقدة جداً بالمقارنة مع المشاكل في ضواحي المدن الكبرى، لا زال عدم إيفاء

المساكن بالمعايير والسكن الهامشي والتشرّد يطرح مشكلة جدية في بعض المدن. ويظهر ذلك جلياً في لائحة أهم المشاريع المدنية التي نُفذت في السنتين الماضيتين أو التي ستنفّذ في المستقبل.

و)النصب والرموز المدنية.

تتخذ النصب والرموز المدنية، أكانت مبانٍ محددة أو مجموعة مبانٍ أو مناطق كاملة في المدينة، أهمية رمزية خاصة ولأنها من العناصر المحددة للكيان المدني والجغرافي.

إعتبر معظم المتعاونين، رداً على هذا القسم من المسح، أن المباني الإفرادية المحددة هي ذات أهمية تاريخية أو فنية كبيرة (المباني الدينية والأسواق العامة والقصور التاريخية أو المنازل المميزة...). ومع أن بعضها حافظ على وجهة استعماله الأساسية، بات البعض الآخر يستعمل لأغراض أخرى. لكنها تحولت بالإجمال إلى مبانٍ عامة تستعمل للخدمات الثقافية أو التعليمية أو الإدارية. وتتركز معظم الخدمات العامة في المباني أو المناطق التي تمثّل مرجعاً مهماً لسكان المدينة.

وذكر بعض المتعاونين مناطق أو مجموعات مبانٍ بكاملها، مخصصة للسكن أو للسياح، أو ذات أهمية تاريخية؛ إضافة إلى مناطق غير سكنية كالمدافن أو المناطق الصناعية القديمة. وقد أدرجت المدن الساحلية واجهاتها البحرية على لائحة العناصر المهمة. واعتبر البعض الآخر البنى التحتية والمباني ذات الصلة كمحطات القطار القديمة أو الجسور، رموزاً أو معالم تراثية. ولا ننسى أخيراً المساحات المفتوحة والساحات والمنتزهات.

لم يدرج إلاّ القليل من المباني الحديثة أو المناطق المستحدثة على لائحة المعالم التراثية أو الرموز المهمة. وهي اقتصرت على المسارح والمراكز الإعلامية وصالات المؤتمرات الجديدة أو منشآت حديثة متصلة بالتكنولوجيا الحديثة كأبراج الإتصالات. لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن المدن الصينية التي أجابت على الإستمارة حتى الآن، لم تذكر سوى المنشآت الحديثة جداً التي شُيّدت جميعها في الثمانينات أو بعدها.

ز)المشاريع المدنية التي تم تنفيذها في السنوات العشر الماضية والمشاريع المستقبلية.

إختلفت الأجوبة على هذا القسم من الإستمارة حسب درجة نمو البلدان التي تقع فيها المدن المعنية. فالمشاريع في البلدان الأقلّ نمواً، تقوم على تحسين ظروف العيش محلياً كما في المناطق غير الصحية أو المهمّشة. وشملت تلك المشاريع نظام الصرف الصحي وشبكة الكهرباء والماء وبناء منشآت أساسية كالمدارس والمراكز الصحية والأسواق...وتحاول في نفس الوقت، مواجهة معدلات توسّع السكان المرتفعة في ظلّ اتساع حركة التمدّن وبناء مساكن جديدة. وتركز مشاريع أخرى على اعتماد وسائل منع الحمل ,وتحديد النسل، بما فيها إعداد كتيّبات إرشاد حول التنظيم الأُسري وتوزيعها.

في المقابل، شملت المشاريع التي ذكرتها المدن الواقعة في البلدان المتقدمة، حاجات أو خدمات محددة أكثر كقاعات الإجتماع والمسارح والمتاحف المتخصصة. وكلها تساهم في إغناء نوعية حياة السكان، إلى جانب مشاريع البنى التحتية المتصلة بالبيئة كمعالجة الترسّبات وتنقية المياه. ومن المشاريع الأخرى، ما يرمي إلى تخطي المدينة

حدودها المحلية، كمراكز المؤتمرات والمطارات والمنتزهات التكنولوجية ومراكز الإتصالات وسواها...ولم يُأتَ على ذكر مشاريع النمو والتوسّع إلاّ في إطار المدن المتوسطة التي تشكّل جزءاً من العواصم أو المدن الأساسية.

هناك محاور مشتركة بين نوعي محيطات الإنماء:

- البنى التحتية للإتصالات بين المدن: تحسين الطرقات والسكك الحديدية وشبكات المياه والمجاري والنقل العام والإتصالات الميدانية (كتسهيل النفاذ إلى المدينة وتحسين شبكة الطرقات السريعة والمطارات والمرافئ...).
- مشاريع التحول والتجدد المدني: معالجة الوسط التاريخي للمدن وإعادة إحياء المناطق المدنية المهمة تاريخياً أو ثقافياً ومشاريع لتحويل المناطق المهملة أو المهجورة كالمناطق الصناعية القديمة أو البنى التحتية القديمة. بالإضافة إلى مشاريع متخصصة حول العلاقة بين المدينة والمياه، من خلال المجاري المائية أو البحر. وتشمل مشاريع للعناية بالقنوات أو بضفاف الأنهر وبالأرصفة على شاطئ البحر أوالبحرية.
- تحسين المساحات العامة: المنتزهات والساحات والمساحات المفتوحة.
- الخدمات والمنشآت المدنية: تكون أساسية أكثر في المدن الواقعة في البلدان الأقل نمواً؛ وأكثر تخصصاً في المدن الواقعة في البلدان المتقدمة. وقد ذُكرت في هذا القسم، مشاريع حول المنشآت الجامعية، كتوسيع المباني القائمة أو بناء حرم جامعي جديد أو إعادة تأهيل المباني ذات القيمة الرمزية.

ومع استكمال عمليات المسح الأخرى في المستقبل، نأمل أن تصبح هذه النقاط الأوليّة والمبدئيّة العامة نسبياً، أكثر إسهاباً ودقّة وغنى،بفضل مساهمتك المشكورة.

إعلان ليدا حول المدن المتوسطة والمُدنية العالمية

صدرت هذه الوثيقة عن اجتماع عُقد في مدينة ليدا في إسبانيا، في إطار "الندوة الدولية حول المدن المتوسطة" من ١٥ إلى ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٩. وكان هذا الإجتماع بمثابة تحضير للمؤتمر العشرين للإتحاد الدولي للمهندسين المعماريين (UIA) المقرر عقده في بيجين، الصين في حزيران/يونيو المقبل.

لقد شارك في صياغة هذا الإعلان ووقّع عليه كل من ممثلي اليونسكو والإتحاد الدولي للمهندسين المعماريين ومندوبين عن المدن المتوسطة من كل أنحاء العالم.

وإستناداً إلى الخطوط العريضة التي حدّدها المؤتمر الثاني حول السكان (Habitat II) عام ١٩٩٦ في إسطنبول ، تركّز هذه الوثيقة على المدن المتوسطة وعلى المشاكل الناجمة عن تركّز السكان في ما يسمى بالمدن الكبيرة (megacitiesوالظواهر المتصلة بالتوسّع العشوائي للمدن.

نقاط للبحث

١. يجب اعتماد تعريف أوسع لمفهوم "المدن المتوسطة"، ذلك أن العبارة تشمل مجموعات استيطان متنوعة جداً وغير متناسقة، تكون وسيطة بين المدن النواتيّة والمناطق السكنية الأكبر في العالم، وتضمّ القسم الأكبر من سكان المدن في العالم. ولا يمكن أن يرتكز هذا التعريف على عامل واحد فحسب، كحجم المدينة أو ثقلها الدمغرافي، بل يجب أخذ السمات الأخرى أيضاً بعين الإعتبار. فتتميز "المدن المتوسطة" بتعقيد عمليّ وبدرجة معينة من المركزيّة ولديها عناصر مهمة من الرموز التاريخية و/أو الهندسية التي تشكل مرجعاً مهماً في البلدان التي تتواجد فيها. وليست المدن المتوسطة مجرد مراكز تتمحور حولها المناطق المحيطة على المستويين المناطقي والمحلّي، بل إنها تمثّل أيضاً مدخلاً إلى مراكز أخرى ضمن النظام المدني الأشمل.

٢. يمكن استعمال عبارة "المدن المتوسطة" للإشارة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة جداً من المستوطنات المدنيّة. ويأتي تنوّع المدن المتوسطة نتيجة تعدد الطرق التي تجلّت من خلالها عملية التمدّن في مختلف الأُطر الميدانية حول العالم. ونجد فيها بُعدين ثقافي ومادي وقد نتجت عن تفاعل بين سلسلة من القوى التاريخية والإجتماعية والثقافية والجغرافية، من بين أمور أخرى. ولا يمكن التوصل إلى عملية تمدّن عالمية واحدة بسبب وجود اختلافات كبيرة في عملية البناء ومستويات الإستقلالية الذاتية في مقابل حركية الأموال وتدفّق الرساميل. وفي أنحاء كثيرة من العالم، تكون تلك المدن المتوسطة الحجم تابعة للاقتصاديات المحيطة، التي قد تشمل قاعدة الإنماء الإقتصادي فيها أنواعاً مختلفة من الإقتصاديات الريفية أو غير الرسمية.

٣. يصلح السلّم المتوسّط للنظر في أفكار جديدة حول "الإنماء المدني" و"الحكومة المحلية" و"الإستدامة" على أن تستخدم لاحقاً للتخطيط لمدن أفضل في المستقبل. ونظراً إلى صغر حجمها

الدمغرافي وتعقيدها العملي المحدود مقارنة مع المدن الكبيرة megacities ، وإلى دورها كوسيط، تتحول تلك المدن إلى "مختبرات" تجرّب فيها طرق جديدة لتنظيم المناطق والمساحات المدنية ومحيطها وإدارتها، في ظل المزيد من المشاركة والتوازن والعدل والإستدامة.

٤. لا يمكن ولا يجب وضع المدن المتوسطة في مواجهة المدن الكبرى. ذلك أنّ الخيار المدني المحلي البحت لا يفيد المدينة ولا إرساء شبكة مدنية متوازنة ومستدامة. والمدن المتوسطة نفسها ليست بمأمن عن المشاكل التي تعاني منها المدن الضخمة(megalopolies). حتى أن من شأن تلك المشاكل أن تتفاقم في المدن المتوسطة بفعل عوامل عدة كتدني مستويات التناسق الإجتماعي وتراجع التنافسيّة الإقتصادية والخلل في البنية التحتية وصعوبة النفاذ إلى مصادر الرساميل وتدفقها الرئيسية. وتزداد المشاكل أكثر في المجتمعات التي تفتقر أيضاً إلى الإستقلالية الذاتية والتمثيل الديمقراطي و/أو التي تكون فيها حرية التعبير محدودة أو غائبة كلياً.

٥. لا تولي المنظمات الوطنية والدولية وهيئات الإدارة الإقليمية والوطنية ومراكز التحقيق، العناية اللازمة لهذا النوع من المستوطنات. نظراً إلى الدور الأساسي الذي تؤدّيه المدن المتوسطة في عملية التمدّن العالمية، وكونها تأوي معظم سكان المدن في العالم، وبما أنه من شأن تمكينها مضاعفة فرصة إقامة نظام مدني عالمي أكثر توازناً واستدامة، هناك ، على ما يبدو، مبررات وافية لإيلائها المزيد من الإهتمام في الأوساط المؤسساتية والأكاديمية وخاصة المهنية. وتاريخياً، لم يوازِ عدد الدراسات الأكاديمية ولا المشاريع التحقيقية ولا العمل الميداني حول المدن المتوسطة أهميتها الميدانية والإنسانية.

نقاط أساسية

إن أبرز التحديات التي تواجهها حالياً المدن المتوسطة هي التالية:

أ) في ما يتعلق بالعولمة: نظراً إلى تعدد مواردها المحلية، باستطاعة المدن المتوسطة المساهمة في حلّ المسائل العالمية العالقة في موازاة تأكيد هوياتها الخاصة.

ب) في ما يتعلق بإرساء نظام مدني عالمي: بإمكان المدن المتوسطة تنظيم علاقاتها بالمناطق وبالمدن المجاورة من خلال تحسين تنظيم سبل اتصالها بالخارج وترشيد نظم المواصلات والإتصالات فيها.

ج) في ما يتعلق بسهولة النفاذ والإتصالات: بإمكان المدن المتوسطة الإستفادة من الميزات التي يوفرها حجمها المتوسط، وتطوير أشكال جديدة من الحركية وسهولة النفاذ على الأرض.

د) في ما يتعلق باقتراحات الإستدامة: بإمكان المدن المتوسطة تقديم حلول أكثر تنوعاً واندماجاً واختلافاً في إطار محيطاتها وبناها الإقتصادية ومواردها البشرية الخاصة. فالنموذج الوسيط الذي تمثله المدن المتوسطة يوفر المزيد من الإمكانات لتحفيز احترام

الموارد الطبيعية وتشجيع اللجوء أكثر فأكثر إلى إعادة تدوير النفايات.

ه) في ما يتعلق بمشاكل السكن: بإمكان المدن المتوسطة أن تكون الرائدة في لفت النظر إلى مشاكل السكن. على المؤسسات والمهنيين المعنيين إدراج هذا الموضوع على سلم أولياتهم. فتقديم مسكن ملائم لكل عائلة هو من أبرز التحديات التي يواجهها الآن المهندسون المعماريون وأخصائيو التخطيط المدني.

و) في ما يتعلق بعمليات التجزيء المكاني: بإمكان المدن المتوسطة تسهيل تحويل المساحات العامة و الخاصّة بمجتمع ما البسيطة لتستعمل لأغراض مدنية واجتماعية يستفيد منها جميع المواطنين، فتساهم بالتالي في تحسين نوعية حياتهم. تحقيقاً لذلك، من الضروري صياغة سياسات تركز على إعادة استخدام المعالم التراثية والنصب والمواقع التاريخية و/أو الأحياء القديمة وكل الأعمال التي تجسّد فن العمارة التقليدي و/أو الشعبي وحمايتها.

ز) في ما يتعلق بالحكومة المحلية والإندماج الإجتماعي: بإمكان المدن المتوسطة إذا كان سكانها يتمتعون بدرجة أعلى من المشاركة في الحكومة المحلية، محاولة تأمين ظروف أفضل للإنماء المحلي والإندماج الإجتماعي. تحقيقاً لذلك، عليها زيادة الخدمات وتحسين سبل توفيرها للمجتمع المحلي، لا سيما بالنسبة إلى المراكز الثقافية والتعليمية، بحيث تتخطى أشكال الإقصاء والتمييز الإجتماعي الموجودة حالياً. في موازاة ذلك، يجدر الإعتراف أن العمالة هي أحد أهمّ عناصر التماسك الإجتماعي، وأنّ إدراجها في الإطار العام للسياسة المدنية هو فرصة لتأمين إنماء متوازن ومتضافر إجتماعياً في المدن المتوسطة.

الإعلان

١. ثمة حاجة إلى مزيد من اللامركزية السياسية والإدارية لصالح المدن المتوسطة. على الدول وهيئات الحكم المركزي والمحلي فيها تعزيز القدرات العملية للسلطات و/أو المؤسسات المحلية على المستوى المتوسط، قدر المستطاع. ومن المهم أيضاً التشديد على أنّه لا من الصواب ولا من الإنصاف توسيع نفوذ السلطات المحلية ومسؤولياتها من دون تحسين قدراتها الإدارية والفنية أيضاً وإعطائها الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك.

٢. ثمة حاجة إلى إنشاء شبكات دعم وتعاون دولية وتوثيق الأواصر بين مختلف المدن المتوسطة. إنّ تنوع المدن المتوسطة وانتشارها حول العالم يجعلان من الصعب توفير شكل نموذجي واحد لها. إنطلاقاً من هنا، من الضروري اعتماد بنى تعاونيّة جديدة كشبكة واحدة أو أكثر من المدن المتوسطة. ومن شأن هذه الشبكات تشجيع تبادل الخبرات الفردية وتأمين أشكال دعم وأفكار جديدة لمعالجة المشاكل المحلية. ولا نعني في هذا الإطار تفعيل العلاقات الثنائية فحسب، بل كذلك الدور الذي لعبته المناطق المدنية و/أو شبكات المدن في التعاطي مع المشاكل المشابهة، وكل بنى التعاون الدولي الأخرى الممكن الإستعانة بها. كما يتعين على المنظمات الوطنية والدولية الإهتمام أكثر بالإمكانات المتاحة على المستوى المتوسط.

٣. ثمة حاجة إلى جعل المؤسسات المهنية والتعليمية تولي المزيد من الإهتمام بالمشاكل الخاصة وبمميزات المدن المتوسطة والمناطق المجاورة لها. يتعين على المؤسسات التعليمية الإهتمام بالتدريب المتعدد التخصصات وبإعداد مهنيين متخصّصين يعملون على وضع مشاريع خاصة بالمدن المتوسطة.

٤. يعتبر التخطيط عنصراً أساسياً في تطوير السياسات المدنية في تلك المدن. يشكّل التخطيط الميداني والاستراتيجي، من خلال "مشاريع أو برامج للمدن" متوسطة وطويلة الأمد، أداة تخطيط لا غنى عنها بشكل خاص لتشجيع مختلف المعنيين المدنيين والإجتماعيين الإقتصاديين، على اتباع خط العمل نفسه.

نشدّد من جهة أخرى على أنّ الخطة المدنية أو التخطيط الجغرافي قد يفضي إلى سياسة أكثر فعالية لاستعمال الأراضي، تتناسب أكثر مع الحجم المتوسط للمدن الوسيطة. على أن تقدم الخطط المدنية حلولاً مبتكرة للمشاكل الحالية وأن تتخطى الإستعمال التقني الفني لمفهوم المناطقيّة من خلال الإستفادة من منافع التخطيط المدني على المستوى المتوسط.

٥. ثمة حاجة إلى أدوات وآليات لإدارة التخطيط. على المؤسسات والفئات المعنية المشاركة، ليس فقط في التخطيط، بل كذلك في إدارة تنفيذ الخطط وإعدادها، على أن تؤخذ دائماً الموارد الإقتصادية والمالية المتوافرة بعين الإعتبار.

٦. على الهندسة المعمارية أن تعطي الأولوية لمشكلة السكن وللإرث الجماعي. يتعين على المهنيين العاملين في مجال التنظيم المدني، لا سيما المهندسين المعماريين، أن يعوا الدور الهام الذي تلعبه عملية التصميم في بلورة تطلعات السكان المحليين. وهي تشمل المحاور الأساسية التالية: السكن الذي لا يراعي المعايير المفروضة؛ مشكلة التشرّد؛ واحترام أشكال السكن الشعبية (التقليدية).

كما يجدر تفسير مفهوم التراث بمعناه الشامل، فلا يقتصر على "النصب" دون سواها. بحيث يشمل بالتالي أشكالاً أخرى من المساكن ويولي اهتماماً خاصاً لمجموعات الأبنية التاريخية التي قد نجدها في وسط تلك المدن. ولا تجدر فقط حماية هذه المعالم بل أيضاً إعادة استعمالها وإعادة تأهيلها وتحويلها، على أن يوسَّع مفهوم التراث ليضمّ المساحات العامة كجزء أساسي من الحياة المدنيّة وكمكمّل لها.

٧. ثمة عناصر مهمة جداً على مستوى المُدن المتوسطة. وهي تظهر جلية أو ضمنياً في العديد من نماذج المدن. ولا بد من الإهتمام أكثر بقيمة هذا المقياس المدني والميداني في المدن المتوسطة. لأنها قد تصلح لأن تكون أرضية للبحث ولاستخلاص اقتراحات مدنية ومعمارية للقرن الواحد والعشرين؛ كما أنها تحدد المسار الواجب اتباعه بغية التوصل إلى أنماط إنماء مدني أكثر استدامة، تؤمن نوعية حياة أفضل للسكان.

ليدا، ١٨ شباط/فبراير